

المشهد الاجتماعي

«متلازمة المال والسلطة»: فجوات تزداد عمقا

نبيل الصالح

مدخل

يتابع فصل المشهد الاجتماعي الإسرائيلي في هذا التقرير التطورات الأساسية في أربع قضايا أساسية كان لها إسهام كبير في تشكيل المشهد الاجتماعي في إسرائيل في سنة ٢٠١٩، تضم أولا قضية الفساد السلطوي، وثانيا الفوارق الاقتصادية-الاجتماعية في مجالات الحياة المختلفة، وثالثا التطورات في أوضاع مجتمعات اليهود الحريديين، ورابعا احتجاجات الاثيوبيين وصورة أوضاعهم العامة. ويتابع الفصل هذه القضايا على ضوء اتباع الحكومات المتتالية منذ عقدين على أقل تقدير اقتصادا نيوليبراليا ساهم في تعميق الفجوات الاجتماعية، وفي خدمة مصالح قطاع الأعمال والمصالح الكبرى للمستثمرين الكبار، حيث تم منحهم جملة من التسهيلات الضريبية، وتسهيل شروط القروض البنكية والدعم الحكومي، فيما تم في المقابل تقليص الإنفاق العام على الخدمات الأساسية لمجمل السكان وبضمنهم الطبقات الفقيرة. ويُجمع محللون اقتصاديون من المعارضين للتوجه النيوليبرالي أنّ الفجوات الاقتصادية وغياب المساواة وصلا في إسرائيل، بحيث أصبحت أصحبا يهددان سيرورة النمو، ويمسّان بالتماسك الاجتماعي، ويؤديان إلى ارتفاع حدة التوتر الاقتصادي، الذي يُضاف إلى التوترات الناجمة عن تصدّعات أخرى مزمنة في المجتمع الإسرائيلي.

يُجمع محللون اقتصاديون من المعارضين للتوجه النيوليبرالي أنّ الفجوات الاقتصادية وغياب المساواة وصلا في إسرائيل، بحيث أصبحت أصحبا يهددان سيرورة النمو، ويمسّان بالتماسك الاجتماعي.

ونلاحظ في الآونة الأخيرة ازدهاراً لظاهرة «متلازمة المال والسلطة» ذات الأثر الواسع على وضع السياسات في كافة المجالات الحيائية، سواءً على المستوى القطري أو المحلي. يساهم هذا في إبقاء الحال على ما هو عليه، بما يخدم مصالح المستفيدين من هذا التلازم.

واخترنا هذا العام أن نسلط الضوء على التغيرات التي تشهدها مجموعتان في المجتمع، هما الحريديون والأثيوبيون. تتبعنا في هذا الإطار التغييرات العميقة التي يمر بها المجتمع الحريدي في إسرائيل من ناحية ديمغرافية واجتماعية وتأثير ذلك على المجتمع الإسرائيلي عامة، لا سيّما وأن الحريديين أصبحوا يشكلون جزءاً ملموس الحضور على كافة الأصعدة، كما أن نسبتهم من بين السكان أخذت في التزايد بسرعة. وقد كان للتوتر بين المتدينين والعلمانيين حضوراً متواصل على الأجندة اليومية للجمهور اليهودي، ساهم فيه، في ٢٠١٩، خوض الانتخابات البرلمانية مرتين متتاليتين في إسرائيل في السنة نفسها. وتتبعنا أيضاً احتجاجات اليهود الأثيوبيين وانعدام الثقة بالشرطة، وتتبعنا أوضاعهم الاجتماعية وواقعهم العام والتغيرات التي شهدتها أوضاعهم في السنة المنصرمة.

١. مؤشر الفساد في ٢٠١٩

نُشر في بداية سنة ٢٠٢٠ مؤشر الفساد العالمي لسنة ٢٠١٩ (CPI 2019-) وهو تقرير تنشره سنوياً المنظمة العالمية Transparency International ولها ١٠٠ فرع في العالم، من ضمنها فرع في إسرائيل يشرف على قياس الفساد في أعين سكان الدولة.

بين هذا التقرير أن إسرائيل أصبحت تحتل المكان ٣٥ على المؤشر (من ١٨٠ دولة) حاصلة على علامة ٦٠ (من ١٠٠). ويتضح من متابعة التطورات في هذا الأمر في السنوات الأخيرة أن هناك تراجعاً مستمراً في موقع إسرائيل للسنة الثالثة على التوالي، ففي ٢٠١٦ احتلت إسرائيل الموقع ٢٨ من بين ١٨٠ دولة، وكانت علامتها ٦٤، في ٢٠١٧ تراجعت إلى الموقع ٣٢ وعلامة ٦٢، في ٢٠١٨ تواصل التراجع لتحتل الموقع ٣٤ وعلامة ٦١. ويتضح من تقرير المؤشر أن سبعة مواقع فقط تفصل بين إسرائيل وبين الخط الأحمر للملازم لعلامة ٥٠، والذي تعتبر الدول التي تدرج تحته دولا ذات مستوى فساد عال. ومقارنة بالدول الأعضاء في منظمة OECD، هناك تراجع في موقع إسرائيل أيضاً، إذ إنها مدرجة في الثلث الأدنى بين هذه الدول من حيث مستوى الفساد، وتحتل الموقع ٢٤ من بين ٣٦ دولة. ومن الجدير

يرأح موقع إسرائيل على سلم الفساد العالمي مكانه في النصف الثاني من عشربة الثلاثينات منذ سنة ٢٠٠٦.

مؤشر الديمقراطية الإسرائيلي: يعتقد (٥٨٪) من الإسرائيليين أن قيادة الدولة فاسدة.

بالذكر أن موقع إسرائيل على سلم الفساد العالمي يراوح مكانه في النصف الثاني من عشرية الثلاثينات منذ سنة ٢٠٠٦. هذا بعد أن راح بين الدرجات ١٤-٢٢ في تسعينيات القرن الماضي^٢. ويمكن تفسير هذا التراجع والثبات عليه في عدم مواجهة ظاهرة الفساد، أو الفشل في محاربتها. كما أن موقع إسرائيل من حيث تدرج الفساد بين دول الـ OECD يقلق أوساط المدافعين عن نزاهة الحكم في إسرائيل. وبحسب مؤشر الديمقراطية الذي يصدر على نحو دوري عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، يعتقد (٥٨٪) من الإسرائيليين أن قيادة الدولة فاسدة، مع الإشارة إلى أنه منذ بداية فحص هذا الأمر في سنوات سابقة سُجل ارتفاع متواصل في من يعتقدون أن قيادة الدولة فاسدة.

١.١ قضايا فساد نتياهو

لم تختلف وتيرة قضايا الفساد في إسرائيل عام ٢٠١٩، عنها في السنوات الماضية. لكن الاهتمام به تعاضم بسبب ارتباطه برأس الهرم السياسي بنيامين نتياهو، وبالانتخابات البرلمانية المتكررة.

وفي هذا السياق، أعلن المستشار القانوني للحكومة أفحاي مندلبليت في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٩ نيته تقديم لوائح اتهام ضد رئيس الحكومة نتياهو في الملفات المعروفة باسم ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠.

وبالفعل، قام مندلبليت في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠ بتقديم لوائح اتهام ضد نتياهو تفصل مخالفات ارتكبها هذا الأخير خلال الفترة التي كان فيها رئيس حكومة. قدمت لائحة اتهام ولأول مرة بتاريخ إسرائيل ضد رئيس حكومة في منصبه، وتضمنت لائحة الاتهام شبهة تلقي نتياهو رشوة في القضية المعروفة بـ «الملف ٤٠٠٠»، بالإضافة إلى تقديم لائحة اتهام آخرين بشبهتي الاحتيال وخيانة الأمانة في القضيتين المعروفتين باسم «الملف ١٠٠٠» و «الملف ٢٠٠٠».

ويُتهم نتياهو بتلقي الرشوة في «الملف ٤٠٠٠»، على خلفية قيامه بالدفع قداماً بمصالح رجل الأعمال الإسرائيلي شاؤول ألوفيتش المالك الرئيسي لشركة «بيزك» للاتصالات، في مقابل تغطية أخبار رئيس الحكومة وعائلته بشكل إيجابي في الموقع الإخباري «واللا» الذي يمتلكه ألوفيتش. وتم إغلاق الملف ضد زوجة رئيس الحكومة سارة في هذه القضية، في حين سيتم توجيه تهمة تلقي الرشوة إلى ألوفيتش وزوجته. وفي «الملف ١٠٠٠»، وجهت إلى نتياهو تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة بشبهة تلقيه عطايا من الثري أرنون ملتشين. ولن يتم توجيه أي تهمة ضد ملتشين في هذه القضية.

ووجهت تهماً بالاحتيال وخيانة الأمانة في «الملف ٢٠٠٠» على خلفية اتصالات جرت بين نتنياهو ومالك صحيفة «يديعوت أchronوت» وناشرها أرنون (نوني) موزس من أجل التضييق على صحيفة «يسرائيل هيوم» المنافسة في مقابل قيام «يديعوت أchronوت» بنشر أخبار عن رئيس الحكومة بصورة إيجابية. وسيتم اتهام موزس بالرشوة.

ملفات الفساد الخاصة بنتنياهو^٢

«الملف ١٠٠٠»: تضارب مصالح خطر - نتنياهو متهم بالحصول على هدايا من أثرياء، في مقدمتهم المنتج الهوليوودي الإسرائيلي الأصل أرنون ملتشين، والمستثمر الأسترالي جيمس باكر، في مقابل حصولهما على خدمات، قال مندبلت بنيتها اتهام نتنياهو بالاحتيال وخيانة الأمانة، وإغلاق القضية ضد ملتشين.^٤

وبحسب مندبلت، فإن نتنياهو متهم بتضارب مصالح خطر بين التزاماته تجاه مانحين والتزاماته تجاه الجمهور. وقال إن رئيس الحكومة وزوجته حصلتا على هدايا تصل قيمتها إلى ١٤٦, ٧٠١ شيكلا، ٩٧٢, ٤٧٧ شيكلا منها سيجار وشمبانيا ومجوهرات من ملتشين، و١٧٤, ٢٢٩ شيكلا سيجار وشمبانيا من باكر.

وكتب مندبلت بهذا الشأن مخاطباً نتنياهو: «بالإضافة إلى العلاقات الودية بينكم حصلت على عدة خدمات، أحياناً رداً على طلباتك المحددة... وأحياناً قدمت لك هذه الخدمات من أجل التأثير على موقفك العام كرئيس حكومة».^٥

«الملف ٢٠٠٠»: إلحاق أضرار خطيرة بثقة الجمهور - في قضية «الملف ٢٠٠٠»، التي تدور حول اتهامات باتفاق نتنياهو مع ناشر صحيفة «يديعوت أchronوت» ومالكها أرنون (نوني) موزس حول إضعاف صحيفة «يسرائيل هيوم» المنافسة في مقابل تغطية أكثر إيجابية في «يديعوت»، ينوي مندبلت اتهام رئيس الحكومة بالاحتيال وخيانة الأمانة، بينما سيتم توجيه تهمة تلقي رشوة إلى موزس. وورد أن هذه القضية أثارت جدلاً في مكتب مندبلت، وأن العديد من مسؤولي النيابة العامة بمن في ذلك المدعي العام الرئيسي قالوا إنه يجب اتهام نتنياهو بتلقي رشوة، بينما درس مندبلت احتمال عدم توجيه أي تهمة إلى رئيس الحكومة.

وبحسب الاتفاق المفترض بين موزس ونتنياهو، والذي لم يتم تطبيقه، قال رئيس الحكومة إنه سوف يدفع قدماً بتشريعات لتحديد انتشار صحيفة «يسرائيل هيوم» إذا ما طلب موزس من صحافيين وكتاب مقالات رأي تغيير مواقفهم السلبية عادة تجاه نتنياهو.

مندبلت: نتنياهو متهم بتضارب مصالح خطر بين التزاماته تجاه مانحين والتزاماته تجاه الجمهور.

وقال مندلبليت إنه سوف يسعى لتوجيه تهمة تلقي رشوة ضد موزس، لكن تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة فقط ضد نتنياهو. ومع ذلك اتهم رئيس الحكومة بإلحاق أضرار خطيرة بثقة الجمهور، عبر إجراء مفاوضات مفصلة وواسعة النطاق مع موزس بشأن عرضه، بدلاً من وقف المسألة فوراً.

«الملف ٤٠٠٠»: علاقة مبنية على رشى - في قضية «الملف ٤٠٠٠»، التي تعتبر القضية الأخطر ضد رئيس الحكومة، يُتهم نتنياهو بالدفع قداماً بقرارات تنظيمية تعود بالفائدة على شاؤول ألوفيتش، المساهم المسيطر على شركة «بيزك» العملاقة للاتصالات، في مقابل الحصول على تغطية إيجابية من موقع «واللا» الإخباري الذي يملكه ألوفيتش. وأعلن مندلبليت في هذه القضية عن نيته اتهام كل من نتنياهو وألوفيتش بتلقي رشوة والاحتيال وخيانة الأمانة، مضيفاً أن العلاقة بين الطرفين بنيت على أساس «خذ وأعط»^٦.

وقال مندلبليت إن نتنياهو تدخل بشكل سافر ومستمر، وأحياناً حتى بشكل يومي، في المضامين التي ينشرها موقع «واللا» الإخباري، وسعى أيضاً للتأثير على تعيين مسؤولين رفيعين [محررين وصحافيين] عبر تواصله مع ألوفيتش وزوجته إيريس. وضمن ألوفيتش تغطية إيجابية لنتنياهو في «واللا»، ثاني أكبر مواقع الأخبار في إسرائيل، وتغطية منتقدة لمنافسي نتنياهو، خصوصاً في فترات الانتخابات في سنتي ٢٠١٣ و٢٠١٥.

ويُتهم نتنياهو بالدفع من أجل السماح لمستشاره الإعلامي نير حيفتس، الذي أصبح لاحقاً شاهد ملك، بتحرير مقابلة مع نتنياهو، وتم قبول الطلب. في المقابل تدخل نتنياهو في قرارات تنظيمية وتجارية أخرى أدت إلى حصول ألوفيتش على نحو ٨,١ مليار شيكل.

وتعود الاتهامات بإساءة الإدارة إلى قيام نتنياهو باستبدال غلعاد إردان كوزير اتصال في تشرين الثاني ٢٠١٤، فيما اعتبره البعض انتزاع سلطة للحصول على سيطرة أكبر على قطاعات الإعلام والاتصالات. وقام بعدها بإقالة المدير العام لوزارة الاتصال أفي بيرغر عبر الهاتف في أيار ٢٠١٥، وعين فيلبر مكانه. وكانت هذه الخطوة، بالإضافة إلى إصرار نتنياهو على أن تشمل الاتفاقيات الائتلافية سنة ٢٠١٥ بنداً يمنحه سيطرة حصرية على شؤون الإعلام، تهدف إلى إيجاد مواقف ليست فيها مواجهة بخصوص شركة «بيزك»، وهو ما سعى بيرغر لتقييده.

وأشار مندلبليت إلى أن «بيزك» بدأت تحظى تحت إدارة فيلبر بمعاملة تفضيلية. وعلى سبيل المثال، أطلقت إسرائيل سنة ٢٠١٤ إصلاحاً شاملاً لفتح سوق الهواتف

تميز عام ٢٠١٩ بوجود شبهة فساد طالت أربعة وزراء وأعضاء كنيست من المقربين لنتنياهو.

الأرضية والإنترنت التي كانت تهيمن عليها شركة «بيزنك» أمام المنافسة. وكان من المفترض بحسب الإصلاح المخطط أن تؤجر «بيزنك» حتى آذار ٢٠١٧ بُنيته التحتية لمنافسين من شركتي «بارتنر» و«سيلكوم» كي تتمكن من توفير خدمات هواتف أرضية وإنترنت، لكن مع تولي فيلبر الإشراف على تطبيق الخطة تراجعت «بيزنك» عن التزاماتها.

وكتب المستشار القانوني أن العلاقة بين نتنيهاو وألوفيتش شكلت تضارب مصالح سافراً، حيث تدخل ألوفيتش بفجاجة من أجل نتنيهاو في «واللا» مع التوقع الذي تحقق بالانتفاع تجارياً. واستخدم نتنيهاو نفوذه وصلاحياته للدفع قدماً بمصالح ألوفيتش، ما أدى إلى حصول هذا الأخير بشكل مباشر أو غير مباشر على ١,٨ مليار شيكل نتيجة قرارات نتنيهاو التنظيمية وغيرها.

وقال مندبليليت إنه يعتقد أن هناك أدلة كافية لمقاضاة نتنيهاو بتهمة تلقي رشى، بالإضافة إلى الاحتيال وخيانة الأمانة. وقال إنه يتفق مع الشرطة بشأن وجود علاقة مبنية على الرشى بين نتنيهاو وألوفيتش.^٧

وتميز عام ٢٠١٩ أيضاً بوجود شبهة فساد طالت أربعة وزراء وأعضاء كنيست من المقربين لنتنيهاو، هم: دافيد بيطان وزير الرفاه الاجتماعي، وحاييم كاتس، ونائب وزير الصحة يعقوب ليتسمان، ووزير الداخلية أرييه درعي.^٨

١.٢ الفساد في السلطات المحلية وفي الشركات الحكومية

عادت إلى الواجهة نهاية ٢٠١٩ ظاهرة الفساد المستشرية في السلطات المحلية، حيث تم الكشف عن قضية تلقي رشاوى بمبالغ طائلة من مقالين ورجال أعمال مقابل العمل على فوزهم بمناقصات من شركات تطوير البنية التحتية ومن سلطات محلية.^٩ ويُعتقد أن هذه القضية من أكبر قضايا الفساد في الحكم المحلي حتى الآن، وقد جرى اعتقال رئيسي سلطتين محليتين، هما كريات آتا وكريات يام، وعدد من الموظفين في شركات حكومية تعنى بتطوير البنى التحتية في إسرائيل ومجال البناء والأراضي.

إضافة إلى هذه القضايا، لم تختلف سنة ٢٠١٩ عن السنوات التي سبقتها فيما يتعلق بالكشف عن قضايا فساد في كافة المؤسسات الحكومية، وبضمنها الشرطة والجيش، وحتى في الجهاز القضائي الذي كان يعتبر في الماضي محصناً. وما زالت تتكشف معلومات جديدة ضمن قضية الفساد التي كان بطلها رئيس نقابة المحامين السابق ايبي نافييه الذي عمل وشغل آخرين، ضمن منصبه ووظيفته، من أجل تعيين قضاة من مقربيه، أو لقاء خدمات يقدمونها لهم.

لم تختلف سنة ٢٠١٩ عن السنوات التي سبقتها فيما يتعلق بالكشف عن قضايا فساد في كافة المؤسسات الحكومية، وبضمنها الشرطة والجيش، وحتى في الجهاز القضائي.

عمل نتنيهاو والمقربون منه على تصوير التحقيقات بقضايا الفساد بأنها تندرج ضمن سعي منافسيه إلى إسقاط حكم الليكود.

١.٣ الهجوم على مؤسسات مجابهة الفساد

يشن نتنياهو، منذ الكشف عن تورط نتنياهو في قضايا الفساد المذكورة أعلاه، وتورط آخرين من حزبه وأئتلافه في قضايا فساد أخرى، حملة تشكيك مستمرة بمؤسسات القضاء والقانون ذات الصلة، وصلت ذروتها في رد نتنياهو على قرار مندبلبيت تقديم لائحة اتهام ضده في ملفات ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠، واستخدامه تعبير «التحقيق مع المحققين»^١ وذلك في مسعى إلى تحويل المحققين إلى متهمين، ونزع شرعية المؤسسة، خصوصاً النيابة العامة، واتهامها بأنها تتحرك بدوافع مغرضة.

عمل نتنياهو والمقربون منه على تصوير التحقيقات بقضايا الفساد التي طالته وطالت المقربين منه بأنها تندرج ضمن سعي مناسيه إلى إسقاط حكم الليكود. ولذلك يشن نتنياهو وأنصاره من وزراء ونشطاء وكوادر اليمين هجوماً شرساً ضد الإعلام، متهمين إياه باليسارية وغياب الموضوعية والعمل على إسقاط حكم الليكود، وضد الجهاز القضائي والمستشار القضائي للحكومة ومراقب الدولة السابق، إضافة إلى التهجم على محققى الشرطة في وحدات التحقيق التي تحقق مع رجال السياسة المشتبه بهم بالتورط في قضايا فساد. وتقول أوساط في قيادة الشرطة إنَّ المقربين من نتنياهو يحاولون الإساءة إلى سمعة رؤساء أقسام التحقيقات في الشرطة الذين يتولون التحقيق، مثل قائد وحدة التحقيقات الأهم «لاهب ٤٣٣». وتشمل محاولات مقربي رئيس الحكومة استخدام شبكات التواصل لتشويه سمعة المحققين، ونشر أكاذيب ومعلومات غير صحيحة عنهم، في محاولة للتشكيك بمهنتهم ونزاهتهم وممارسة الضغط عليهم.^{١١}

وقد أضيف الجهاز القضائي إلى مجموعة الأهداف التي تتعرض للهجوم منذ مدة، كما ذكرنا، فالنيابة العامة مثلاً تتعرض منذ متابعة تورط نتنياهو في الفساد إلى هجوم يهدف إلى نزع شرعيتها، إذ نجد نتنياهو ووزرائه والكثير من أعضاء الكنيسة من الليكود يلحون إلى عدم حيادية المحققين في الفساد ويطالبون بـ «التحقيق مع المحققين». كذلك الأمر بالنسبة للصحافة التي تتهم بالانحياز ضد حكم نتنياهو والعمل على إسقاطه. فمثلاً في مقابلة أجرتها إذاعة الجيش الإسرائيلي مع نتنياهو في نهاية شهر كانون الأول ٢٠١٩ اتهم نتنياهو ما أسماه «حزب وسائل الإعلام» بالتعرض له بشكل مستمر. وهناك مؤسسات تعرّضت للسيطرة السياسية، كما حدث مع مؤسسة مراقب الدولة التي أصيبت بالشلل بعد تعيين مراقب الدولة الحالي الذي دعم حزب الليكود انتخابه.

وتدور في الآونة الأخيرة معركة حامية الوطيس بين وزير القضاء أمير أوحانا، من

خبراء: تتعرض مؤسسات حماية القانون في إسرائيل لهجوم كاسح على الرغم من أهميتها كذراع لمحاربة الفساد.

أشد المقربين إلى نتنياهو، والمستشار القضائي للحكومة مندبلت حول تعيين قائم بأعمال النائب العام، الأمر الذي يدل على درجة التهديد الذي تتعرض إليه مؤسسات فرض القانون وحماية سيادة القانون في إسرائيل التي يتوخى منها منع الفساد السلطوي، وضمان قيام الحكومة وهيئاتها بعملها لصالح المصلحة العامة. ويجمع الخبراء على أن مؤسسات حماية القانون في إسرائيل تتعرض لهجوم كاسح رغم أهميتها كذراع لمحاربة الفساد الذي بات يشكل مشكلة ملحة. كما يتفق الخبراء في السياسات العامة والإدارة أنه لا بديل عن هذه المؤسسات في منع الفساد، لأنها خلافاً للمحاكم وغيرها من أجهزة الإشراف والرقابة على عمل السلطة التنفيذية التي تحاسب الفاسدين بعد ارتكاب مخالقاتهم، فإن هذه المؤسسات تمنع حدوث الفساد بفعلها الاستباقيّ وتأثيرها الواقي الذي يعتمد على أساليب اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية وتنفيذ هذه القرارات بصورة قانونية سليمة. هذا الأمر يعزز تقاليد الإدارة السليمة ويعزز ثقة الجمهور بمؤسسات السلطة.^{١٢} ويعتقد خبراء الإدارة العامة أن محاربة الفساد في إسرائيل، كما في أي دولة أخرى، تتطلب تعزيز مؤسسات حماية القانون بالمزيد من التشريعات التي تحمي استقلالية هذه المؤسسات أمام كل محاولات التأثير السياسي باعتبارها مؤسسات مهنية غير سياسية عملها هو حماية سيادة القانون والصالح العام والقضاء على الفساد. كذلك يجب تخصيص موارد مالية كافية لهذه المؤسسات لضمان استقلاليتها ونجاحتها، وهو ما لا يحدث في إسرائيل.

دراسة جديدة: إسرائيل لا تزال من بين الدول العشر الأوائل في OECD في التفاوت في الدخل.

٢. الفجوات الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي

ضمن انتهاج سياسات النيوليبرالية، سعت الحكومات المتتالية منذ عقدين على أقل تقدير، إلى دفع مصالح قطاع الأعمال والمصالح الكبرى للمستثمرين الكبار، ومنحهم جملة من التسهيلات الضريبية، وتسهيل شروط القروض البنكية والدعم الحكومي، عززت هذه السياسات مجموعة صغيرة نسبياً من الأغنياء وزادت ثروتهم الطائلة، لكنها أبقت أغلبية السكان خارج دوائر المستفيدين من النمو الاقتصادي. كشفت دراسة جديدة لدائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، نشرت في تشرين الثاني ٢٠١٩ عن أن إسرائيل لا تزال من بين الدول العشر الأوائل في الـ OECD في التفاوت في الدخل، رغم تحسّن ضئيل، مقارنة بما كان عليه قبل خمس سنوات، حيث احتلت إسرائيل موقعاً بين الدول الخمس الأولى. بناءً على ذلك، فإن إحدى المظاهر الواضحة في إسرائيل هي وجود تقطّب؛ أي فجوة كبيرة بين قطبي سلم

الأجور، وفي حالتنا بين العشر الأعلى والعشر الأدنى على سلم التقسيم العشري للوضع الاجتماعي الاقتصادي.

تبين الدراسة أن مؤشر P10/P90 الذي يقيس التناسب بين دخل العشر الأعلى والعشر الأدنى على سلم التقسيم العشري للوضع الاجتماعي الاقتصادي وصل إلى ٤,٨؛ أي أن معدل الدخل في العشر الأعلى (٤٠,٢٥٤ شيكلا) يساوي ٤,٨ أضعاف الدخل في العشر الأدنى (٤,٧٨٦ شيكلا). ويعتبر هذا التفاوت الأعلى في الغرب. وإذا قارنا هذه الحقيقة مع السنة الماضية، نلاحظ وجود تراجع ملحوظ، حيث كانت قيمة المقياس في السنة الماضية ٤,٧؛ أي أن ارتفاعاً بقيمة ١٤٪ في المقياس حصل في سنة واحدة.^{١٣}

ويستدل من المعطيات التي وردت في التقرير أن الزيادة في التفاوت ليست نابعة من ارتفاع طراً على دخل العشر الأعلى، بل من انخفاض في دخل الفئات الأضعف اقتصادياً، وتحديداً في دخل الخمس الأدنى في التدرج أي في العشرين التاسع والعاشر الذين يشملان في الأساس العرب واليهود الحريديين، وهم ينتمون إلى مجموعات تتميز بمستوى تعليمي منخفض وارتفاع في عدد الأفراد في العائلة، وبنسبة مشاركة منخفضة في سوق العمل، وأجر منخفض بسبب مستوى التعليم المنخفض. وتفيد الإحصائيات الرسمية أن عدد الأفراد للعائلة من الخمس الأدنى هو ٤,١ مقارنة بـ ٢,٦ فرد في عائلات الخمس الأعلى، ومع ذلك فإن ما تنفقه الأسر من الخمس الأعلى يزيد بكثير عن إنفاق أسر الخمس الأدنى. ونجد الفروق الأكبر في النفقات في مجال المواصلات والاتصالات (٣,٨ ضعف)، الصحة (٢,٨ ضعف) صيانة الشقق ومكان المعيشة (٢,٤ ضعف) التعليم والثقافة (١,٩ ضعف) كما لوحظت فروق أقل في مجال الصرف على المنتجات الغذائية (١,٤ ضعف)، الملابس والأحذية (١,٥ ضعف) ولهذه الفروق انعكاس على مستوى الحياة بلا شك.^{١٤} ويذكر أن معدل عدد المعيلين في الأسرة من الخمس الأدنى هو ٠,٩ مقابل ١,٧ و ١,٨ في الخمس الخامس (الأعلى) والخمس الرابع الذي يأتي بعده.^{١٥}

إضافة إلى ما ذكر، توجد في المجتمع الإسرائيلي فروق جديدة في الأجور على أساس الانتماء القومي والإثني للعاملين، إذ يزيد الدخل الشهري للأجيريين من أصل أشكنازي عن معدل الأجر للأجيريين من أصل شرقي، في حين لا يزال معدل دخل الأجيريين العرب أقل بكثير. أما بالنسبة للفجوات بين أجور الرجال والنساء، فإن معدل الراتب الشهري للنساء يساوي ٦٦٪ من معدل الأجر الشهري للرجال.^{١٦}

لا تتبع الزيادة في تفاوت الدخل من ارتفاع طراً على دخل العشر الأعلى، بل من انخفاض في دخل الفئات الأضعف اقتصادياً.

إحصائيات رسمية: عدد الأفراد للعائلة من الخمس الأدنى هو ٤,١ مقارنة بـ ٢,٦ فرد في عائلات الخمس الأعلى، ومع ذلك فإن ما تنفقه الأسر من الخمس الأعلى يزيد بكثير عن إنفاق أسر الخمس الأدنى.

٢.١ لفجوات في التعليم

على الرغم من تحقيق بعض النتائج الإيجابية فيما يتعلق بالفجوات في التعليم والتعليم العالي في إسرائيل، حسب بعض مراكز الأبحاث الإسرائيلية التي تتابع التغييرات في هذا المجال، إلا أن هنالك فجوات لا تزال واسعة بين شرائح مختلفة حسب أوضاعها الاجتماعية-الاقتصادية، ولا سيما بين العرب واليهود^{١٧}. ولا تزال الفجوات تظهر في نسبة أحقية الحصول على شهادات إنهاء المدرسة الثانوية (البغروت)، وفي نسب الالتحاق بالتعليم العالي، ناهيك عن الفروق في الميزانيات التي تخصص للطلاب اليهود مقابل العرب، ومدارس المركز مقابل مدارس الضواحي^{١٨}. في هذا التقرير، سوف نتطرق إلى الفجوات من خلال حالتين محددين.

نُشرت في نهاية سنة ٢٠١٩ نتائج امتحان PISA الأخير، وهو امتحان يجري في دول OECD كل ثلاث سنوات بهدف فحص مدى حصول طلاب صفوف التاسع والعاشر (المرحلة الثانوية المبكرة) على مؤهلات التفكير والفهم التي تمكنهم من التعامل جيداً مع محيطهم. ويكون ذلك بواسطة فحص معرفتهم في مجالات فهم المقروء، الرياضيات والعلوم. وقد شارك في امتحان سنة ٢٠١٨، ٧٩ دولة، منها ٣٧ دولة عضو في منظمة OECD، وبلغ عدد الطلاب المشاركين أكثر من نصف مليون طالب. أُجري الامتحان في إسرائيل في شهر آذار ٢٠١٨ وتقدم إليه ٦٦٢٣ طالباً من ١٧٤ مدرسة تتراوح أعمارهم بين ١٥-١٦ سنة، من كافة تيارات التعليم (ما عدا التعليم الخاص لذوي الحاجات التعليمية الخاصة، التعليم الحريدي، والمدارس في القدس العربية).

تبين نتائج امتحان PISA أن تدرج إسرائيل مقارنة بباقي دول OECD جاء منخفضاً في نتائج المواضيع الثلاثة، حتى أنه جاء متراجفاً على سلم تدرج الدول المشاركة حسب معدلاتها مقارنة بـ ٢٠١٥.

كما اتضح أنه في هذه المرة أيضاً، كما في الامتحان السابق (٢٠١٥) الذي نشرت نتائجه في ٢٠١٦^{١٩}، يقل معدل العلامات في إسرائيل عن معدل العلامات في دول OECD وعن تحصيل الطلاب في جميع دول الغرب، ما عدا قبرص.

ويفهم من تحليل نتائج الامتحان الذي قامت به الهيئة المختصة في هذا الأمر في إسرائيل، أن الفجوات بين تحصيل الطلاب من شرائح اجتماعية مختلفة قد اتسعت بشكل عام، وأن الفجوات في إسرائيل (في النتائج) هي الأوسع من بين جميع الدول التي شاركت في هذا الامتحان. وبهذا تتشابه إسرائيل مع دول مثل مالطا ولبنان ودولة الامارات، فمثلاً كانت الفجوة بين معدل الطلاب اليهود ومعدل الطلاب العرب، الذين تراجعوا بشكل حاد، ١٤٤ نقطة في مجال القراءة، ١١١ نقطة في الرياضيات

تبين نتائج امتحان PISA أن تدرج إسرائيل مقارنة بباقي دول OECD جاء منخفضاً في نتائج المواضيع الثلاثة المعتمدة.

اتسعت الفجوات بين تحصيل الطلاب من شرائح اجتماعية مختلفة في إسرائيل بشكل عام.

و١١٦ نقطة في العلوم^{٢٠}. وعند فحص نتائج الطلاب من كل مجموعة سكانية على حدة (اليهود والعرب) يتبين أن معدل الناطقين بالعبرية يقترب من المعدل العام للـ OECD (نحو ٤٩٠ نقطة)، في حين أن معدل علامات الناطقين بالعربية يقل عن معدل الـ OECD بكثير^{٢١}.

نسبة الطلاب الممتازين بين العرب، حسب تحصيلهم في امتحان PISA، قريبة من الصفر مقابل ٤٪ بين الطلاب اليهود و ٣٪ في معدل OECD).

نتائج مقارنة من امتحان PISA 2018 (المعدل العام في إسرائيل مقارنة بدول OECD ونتائج العرب واليهود)

معدل الطلاب العرب	معدل الطلاب اليهود	موقع إسرائيل في تدرج الدول المشاركة (من أصل ٧٧ دولة)	المعدل في إسرائيل	المعدل العام للـ OECD	مجال المعرفة المفحوص في الامتحان
٣٦٢	٥٠٦	٣٧	٤٧٠	٤٨٧	فهم المقروء
٣٧٩	٤٩٠	٤١	٤٦٣	٤٨٩	الرياضيات
٣٧٥	٤٩١	٤٢	٤٦٢	٤٨٩	العلوم

ويلفت الانتباه أن نسبة الطلاب الممتازين، حسب تحصيلهم في الامتحان، بين العرب كانت قريبة من الصفر مقابل ٤٪ بين الطلاب اليهود و ٣٪ في معدل OECD). أما نسبة الطلاب الذين يواجهون صعوبة في المجالات المعرفية الثلاثة معاً فيزيد بشكل ملحوظ في إسرائيل عن معدل OECD، إذ يصل إلى ٢٢٪ مقابل ١٣٪ على التوالي. أو بكلمات أخرى، نحو خمس الطلاب الثانويين في إسرائيل لا يمتلكون مؤهلات أساسية للاندماج في المجتمع وسوق العمل، حسب تعريف OECD، وهي نسبة اتسعت في العقد الأخير مقارنة بنتائج امتحانات PISA أجريت في سنوات سابقة^{٢٢}.

وفي هذا السياق، نجد الطلاب العرب في وضع كارثي، حيث صُنّف ٥٣٪ منهم كمن يجدون صعوبة في جميع المجالات المذكورة، مقابل ١٢٪ من الطلاب اليهود. ومن مقارنة نتائج ٢٠١٨ مع نتائج سنوات سابقة، نجد تراجعاً في وضع الطلاب العرب. كما تبين من تحليل النتائج أيضاً أنه كلما كانت الخلفية الاجتماعية – الثقافية الاقتصادية للطلاب أعلى كانت نتائجهم أعلى أيضاً، إذ ظهرت فجوات في التحصيل بين الطلاب من مستويات مختلفة في الخلفية الاجتماعية – الاقتصادية. سُجّلت بين الطلاب اليهود، فروق كبيرة بين الطلاب المنحدرين من عائلات ذات خلفية اجتماعية الاقتصادية أعلى وبين المنتمين إلى الطبقات الضعيفة وصلت إلى ٨٤ نقطة في مجال القراءة (٥٤٤ نقطة مقابل ٤٦٠ نقطة)، ٧٦ نقطة في الرياضيات (٥٢٣ نقطة مقابل ٤٤٧ نقطة) و ٨٢ نقطة في العلوم (٥٢٦ نقطة مقابل ٤٤٤ نقطة).

كلما كانت الخلفية الاجتماعية – الثقافية الاقتصادية للطلاب أعلى كانت نتائجهم أعلى أيضاً.

سُجلت في أوساط الطلاب العرب، فجوات أصغر بين الطلاب من العائلات الميسورة والطلاب المنتمين إلى العائلات الأضعف وصلت إلى ٦٥ نقطة في القراءة (٤١٨ مقابل ٣٥٣)، ٦٧ في الرياضيات (٤٦٣ مقابل ٣٩٦)، و٥٥ نقطة في العلوم (٤٢٣ نقطة مقابل ٣٦٨)، ما يعني أيضاً أن تحصيل الطلاب اليهود من الشرائح الأضعف اقتصادياً واجتماعياً كان أفضل من نتائج الطلاب العرب الذين ينتمون إلى الفئات ذات الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية الأعلى بين العرب. ويتبين من مقارنة نتائج الطلاب الذكور مقابل الطالبات في إسرائيل أن نتائج الطالبات بين اليهود والعرب كانت أفضل من نتائج الطلاب الذكور في مجالات المعرفة المختلفة.

نُشرت في سنة ٢٠١٩ نتائج امتحان قطري إسرائيلي يدعى "ميتساف" - امتحان قياس مؤشرات النجاعة والنمو في المدارس الابتدائية، أظهرت نتائج أن جهاز التعليم في إسرائيل متفاوت جداً، إضافة إلى أنه يتراجع باستمرار، فهناك فجوات كبيرة في التحصيل بين الطلاب على أساس خلفيتهم الإثنية والاقتصادية - اجتماعية، وطبعاً بين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل. ويعكس التفاوت الكبير في التحصيل الفجوات القائمة في المجتمع الإسرائيلي في جميع المجالات.

تزيد نسبة الطلاب المتمكنين ذوي النتائج الأفضل في المجتمع اليهودي عن ضعفي النسبة بين الطلاب العرب. وهناك فجوات تصل إلى عشرات العلامات بين الطلاب ذوي الخلفية الاقتصادية-اجتماعية الجيدة وبين ذوي الخلفية الأضعف. وكانت نتائج التعليم البدوي، في جميع المواضيع وفي كافة الشرائح، هي الأضعف في جميع أنحاء البلاد.^{٣٣}

كان للطلاب من المجتمع اليهودي تفوق على الطلاب العرب في الأقسام السبعة التي يشملها امتحان الميتساف، ويزيد هذا التفوق بشكل ملحوظ بين صفوف الخامس والثامن، فمثلاً في الصف الخامس كان للطلاب العرب تفوق مقداره ٣ نقاط على الطلاب اليهود في اللغة الإنجليزية، أما في الصف الثامن فكانت الفجوة بين اليهود والعرب لصالح الطلاب اليهود بـ ٢٨ درجة.

٢.٢ فجوات في مجال السكن

في سنة ٢٠١٧، امتلك ٧١,٧٪ من الأسر في إسرائيل شقة واحدة على الأقل، لكن هذه النسبة لا تكشف الصورة الحقيقية عن الفجوات بين الأسر: ففي العشرين الأعلى (حسب التقسيم على أعشار من حيث الحالة الاقتصادية والاجتماعية) تصل نسبة امتلاك شقة واحدة على الأقل إلى ٨٦٪ في العشر التاسع و ٩٠٪ في العشر

نتائج امتحان «ميتساف»: جهاز التعليم في إسرائيل متفاوت جداً.

العاشر. في العشرين ٧ و٨ تصل إلى ٨٣٪، وفي الأعشار ٤، ٥، ٦ تتراوح النسبة بين ٦٩٪ و٧٧٪، تنخفض في العشر الثالث إلى ٦٢٪، وفي الثاني ٥٥٪ وفي العشر الأدنى ٣٨٪.

١٠٪ من مجمل الأسر في إسرائيل يمتلكون شقتين وأكثر. وتشكل الشقق الإضافية عادة مصدر دخل من الإيجار الشهري، أو من ارتفاع قيمتها في السوق. في ٢٠١٧، امتلك ٣٣,٨٪ من الأسر في العشر الأعلى شقتين وأكثر، مقابل ٢٠,٨٪ في العشر الثامن، و٤,٥٪ من أسر العشر الخامس.

في ٢٠١٧، أنفق ٧٢,٤٪ من الأسر على السكن أكثر من ٣٠٪ من الدخل الشاغر، وقد ارتفعت نسبة الإنفاق كلما نظرنا إلى الأعشار الدنيا. وصلت نسبة الإنفاق على السكن في العشر الأدنى ٥٤٪ من الدخل الشاغر، في العشر الثاني ٤٠٪، ثم ٣٤٪ في العشر الثالث، و ٣٢ في العشر الرابع، ثم ٢٩٪ في العشر الخامس و ٢٨٪ في العشر السادس.

في الوقت الحاضر، لم يعد عدد كبير من الأسر في إسرائيل قادرًا على شراء شقة. وقد ارتفعت نسبة الأسر التي تسكن في شقق مؤجرة من ٢٤,٣٪ في ١٩٩٧ إلى ٢٧,٩٪ في ٢٠١٧.

أجور البيوت في إسرائيل أخذت في الارتفاع منذ وقت طويل، وهي من الأسباب الأساسية لانطلاق موجة الاحتجاجات الاجتماعية في سنة ٢٠١١. وبحسب تقدير أجراه مركز أدفا بناءً على معطيات وفرتها دائرة الإحصاء المركزية، فإن المستأجرين للشقق السكنية من مالكي عاديين، دفعوا لهم مبلغ ٢٧ مليار شيكل في السنة. ويتضح من الحسابات والتقديرات أن ٧٣٪ من مقابل إيجارات الشقق تذهب إلى الأعشار الثلاثة الأعلى، في حين أن العشر العاشر (الأعلى) لوحده حصل على ٤٤٪ من مردود الإيجارات.

٢.٣ فجوات في مستوى الخدمات الصحية

لا تزال هناك فروق كبيرة في أهم مقاييسين للمستوى الصحي في أي بلد، وهما وفاة الأطفال الجدد، ومعدل سنوات الحياة للرجال والنساء. وتظهر هذه الفروق بين اليهود والعرب في إسرائيل، فبحسب معطيات OECD من سنة ٢٠١٦، نسبة وفاة الأطفال في إسرائيل هي ٣,١ لكل ألف ولادة. وتدل هذه النسبة على تحسن في هذا المجال. ولكن إذا نظرنا إلى الفرق بين اليهود والعرب، فسنجد أن هناك فرقاً هائلاً (٦,٣ للآلف بين العرب و ٢,٢ للآلف بين اليهود).

في سنة ٢٠١٧، امتلك ٧١,٧٪ من الأسر في إسرائيل شقة واحدة على الأقل. لكن هذه النسبة لا تكشف الصورة الحقيقية عن الفجوات بين الأسر.

كذلك الأمر بالنسبة لمتوسط سنوات العيش، فهي مرتفعة في إسرائيل عامة، ولكن هناك فروق جديّة بين اليهود والعرب. في سنة ٢٠١٧ كان متوسط سنوات حياة الرجال في إسرائيل ٨١,٤ سنة، في حين بين العرب ٧٧,٥ سنة. أما بالنسبة للنساء اليهوديات فكان المتوسط ٨٥ سنة، وللنساء العربيات ٨٢,٠ سنة.

٢.٤ انعدام المساواة في التأمينات الطبية

تبين المعطيات أنه كلما ارتفعنا إلى الأعلى على سلم الأعشار يرتفع إنفاق الأسر على التأمينات الطبية المكتملة والخاصة. والنتيجة هي أن التأمين الصحي الذي تتمتع به الأسر الميسورة أعلى بكثير من التأمين لدى العائلات محدودة الدخل. هذا ينعكس بالضرورة على مستوى الخدمات الصحية التي تحصل عليها الأسر. ومع أن التأمين الصحي المكمل شائع لدى جميع الفئات السكانية، إلا أنه يصل في الأعشار العليا إلى ٩٧٪ في العشر الأعلى، ٩٦٪ في العشر التاسع، ٩٥٪ في الثامن، ٨٨٪ في الخامس و ٤٩٪ فقط في العشر الأدنى.

ومن المتبع أن التأمين الصحي الخاص هو من نصيب الأسر الميسورة. في ٢٠١٧ كانت نسبة الأسر من العشر الأعلى التي امتلكت تأميناً صحياً خاصاً ٧٨٪، ومن التاسع ٦٧٪. أما في الأعشار الدنيا فكانت النسبة منخفضة جداً.

وتظهر الفروق في الإنفاق على رسوم التأمين الصحي المكمل والخاص بشكل واضح جداً كلما ارتفعنا على سلم التقسيم العشري. في سنة ٢٠١٧ كان معدل ما أنفقته أسرة من العشر العاشر (الأعلى) ٦١٧ شيكلاً شهرياً، العشر التاسع ٤٧٨ شيكلاً، العشر الثامن ٤١٤ شيكلاً، الخامس ٢٧٤ شيكلاً، الثاني ١١٨ شيكلاً والعشر الأول ٩٧ شيكلاً. تنعكس هذه الفروق بالتأكيد على الخدمات الصحية التي يتلقاها الفرد، وعلى فترات الانتظار التي يضطر المريض إليها للحصول على الخدمات، وعلى عدد الأطباء الذين يعالجون المرضى العاديين، لأنهم يتكون المؤسسات الطبية العادية للقيام بعمليات خاصة لأصحاب التأمينات الخاصة، وهو ما يرفع فترات الانتظار لنيل العلاج الطبي المرجو في حالة غياب التأمينات الصحية المكتملة والخاصة.

٣. تغييرات يشهدها مجتمع الحريديين

شهد عام ٢٠١٩ استمراراً لحالة التوتر بين المتدينين والعمانيين، وظهر التوتر بشكل واضح بسبب الخوض المتكرر للانتخابات البرلمانية في العام نفسه. ومن المعروف أن أحزاب الحريديين والمتدينين الوطنيين هي أحزاب أساسية في الائتلاف الحاكم الذي يقوده الليكود. يدور هذا التوتر حول طابع الدولة المرجو، وحول حضور

التأمين الصحي الذي تتمتع به الأسر الميسورة أعلى بكثير من التأمين لدى العائلات محدودة الدخل.

مظاهر دينية في الحيز العام في الدولة العلمانية، وهي نفس المواضيع التي كانت في صلب التصدع الديني التي تحظى باهتمام كبير في وسائل الاعلام. وفي حين كان الخلاف مع الحريديين في إسرائيل، قبل عقود، يقتصر على قضية فصل الدين عن الدولة، أو اصرار الأوساط اليهودية المتدينة على احترام أحكام الشريعة في الشؤون الاجتماعية و قدسية السبت وحرمة الموتى والمقابر اليهودية، فقد اتسعت مواضع التوتر بين الطرفين، مع مرور الزمن، حتى تشمل كافة القضايا السياسية الاجتماعية والاقتصادية.

ويتضح من نتائج مؤشر الديمقراطية الأخير الصادر عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية أن ثمة خوفاً في أوساط اليهود العلمانيين من التوجّه نحو التدين في الحيز العام في الدولة، فغالبيتهم (٥٥٪) يعتقدون أن المجتمع الإسرائيلي يتحول في السنوات الأخيرة إلى متدين أكثر. سُجل الشعور الأقوى بشأن هذا الأمر لدى المسويين على اليسار والوسط (٨٠٪ و ٦٥٪) مقابل ٢٨٪ في اليمين. يشعر ٦٨٪ من العلمانيين و ٥٦٪ من المحافظين غير المتدينين بهذا التحول إلى الدين مقابل ٣١٪ من الحريديين، ٣٦٪ من المتدينين و ٤١٪ من المحافظين المتدينين.^{٢٤}

من الواضح أن العوامل التي تدفع حركة التغيير المجتمعي في إسرائيل لا تترك أثرها على المجتمعات المحلية الحريدية كما هو الحال مع باقي مركبات المجتمع الإسرائيلي بنفس الشكل، جزاءً أسباب عديدة، أبرزها التشدد الثقافي والعقائدي وأنماط الحياة الصارمة، ولعل تجمعات اليهود الحريديين في عدة أحياء في مدن مختلفة مثل القدس وبنى براك وحيفاً وبيت شيمش خير مثال على قدرة المجتمعات المغلقة على التصدي للتغيير والإبقاء على النظام الاجتماعي القديم المستند إلى منظومة قيم راسخة قديمة، قادرة على شرعنة الوضع القائم واحتواء التحفظات التي قد يبديها أحياناً طرف معين على سير الحياة الذي يبدو رتيباً ومستقرًا.^{٢٥} لا بل إن من المعروف أن مجتمع الحريديين استطاع أن يفعّل بنجاح آليات تضامن داخلي قوي في كل القضايا التي بصددها توجّه ساهم النقد إلى هذا المجتمع، مثل قضايا الدين والدولة، ورفض التجنيد، وتبني أحكام الشريعة في الأحوال الشخصية، واحتكار القيادة الدينية الحريدية لقضايا التهويد المتشدد، وجعله المقبول الوحيد، ومعاداة التيارات الأقل تشدداً من الناحية الدينية بين اليهود وتكفيرها أحياناً، واحترام قدسية السبت، ومحاولة ابتزاز قرارات حكومية وبلدية محلية ضد فتح المتاجر في أيام السبت، وما إلى ذلك من قضايا دينية واجتماعية لا تتوافق مع تعاليم التوراة.

شهد عام ٢٠١٩ استمراراً لحالة التوتر بين المتدينين والعلمانيين، وظهر التوتر بشكل واضح بسبب الخوض المتكرر للانتخابات البرلمانية.

مؤشر الديمقراطية: ثمة خوف في أوساط اليهود العلمانيين من التوجّه نحو التدين في الحيز العام في الدولة.

من ناحية ثانية، لا يستطيع هذا التصدي القوي بقيادة الزعامة السياسية والروحانية للمجتمع الحريدي أن يمنع حدوث أي تغيير، بشكلٍ قاطع، ولكنه يؤجّله ويبطّؤه ويتحكم باتجاهاته وبرزخه، لا سيما بين شريحة المراهقين والشباب، فهم من أبرز المؤثرين والمتأثرين في كل ما يتعلق بالتغيير الاجتماعي. وهناك كتب وأبحاث مهمة تصف التغييرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الحريدي في العقود الأخيرة وتأثير الشباب عليها، وتصف آليات التحكم بهذه التغييرات.^{٢٦}

وتبيّن أبحاث وتقارير صحافية أنّ المراقب لتطور أنماط الحياة في أحياء الحريديين يجد أنها أصبحت تشبه الأحياء الأخرى في المدن من حيث المجمعات الشرائية وأماكن الترفيه، وأنّ العائلات الحريدية تملأ أماكن ترفيه الأطفال، هذا ناهيك عن الرحلات السياحية إلى خارج البلاد، ولا سيما إلى مدن تمكنهم من ممارسة الشعائر الدينية أثناء مكوثهم فيها، مثل مدن في أوروبا الشرقية وبلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة. مع ذلك تبقى أنماط السلوك واللبس لديهم أكثر احتشاماً وأقل تظاهراً.

ويطال التغيير مجالات أخرى مثل الصحافة الحريدية التي أصبحت شبيهة إلى حدٍ كبير من حيث شكلها ومضامينها بالصحافة العلمانية المعروفة، مع المحافظة على بعض المحاذير التي تفرضها الشريعة، مثل غياب صور الإناث، أو الدعايات لمنتجات غير مرغوبة. تتعارض هذه التغييرات مع التصور النمطيّ في المجتمع الإسرائيلي العلماني الذي يرى في المجتمع الحريدي مجتمعاً متخلفاً مغلقاً على ذاته. بناءً على ما ذلك نجد أنّ المجتمع الحريدي يضطر إلى أن يفتح نسبياً ويقدر محسوب لتأثير العالم العلماني المعاصر شرط أن لا يكون في هذا الجديد مسوّب بتعاليم الدين.^{٢٧}

يصل عدد الحريديين في إسرائيل، حسب معطيات دائرة الإحصائيات المركزية، في نهاية ٢٠١٩ إلى ١١٢٥٠٠٠ نسمة. نسبة الزيادة الطبيعية للحريديين هي الأعلى في إسرائيل وتصل إلى ٤,٢٪ مقارنة بـ ١,٩٪ بين باقي السكان، و٨,٤٪ لدى اليهود عامة. يعود سبب هذا الفرق إلى نسبة خصوبة عالية، إضافة إلى انخفاض معدل سن الزواج والولادة الأولى. وتعادل نسبة الحريديين من السكان في ٢٠١٩ ١٢,٥٪ (١٠٪ في سنة ٢٠٠٩) ما يعني أنّ الحريديين يضاعفون عددهم كل ١٦ سنة في حين أنّ سكان إسرائيل يضاعفون عددهم كل ٣٧ سنة، حسب التقديرات التي تتأسس على النسب المذكورة. وتشير التقديرات السكانية المستقبلية لدائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل إلى أنّ الازدياد في المجتمع الحريدي سوف يتواصل بسرعة، وسترتفع نسبتهم من مجمل السكان في إسرائيل بصورة ملحوظة. فمثلاً يُتوقع أن يشكل

يصل عدد الحريديين في إسرائيل، حسب المعطيات في نهاية ٢٠١٩ إلى ١١٢٥٠٠٠ نسمة.

نسبة الزيادة الطبيعية للحريديين هي الأعلى في إسرائيل وتصل إلى ٤,٢٪ مقارنة بـ ١,٩٪ بين باقي السكان

الازدياد في المجتمع الحريدي
سوف يتواصل بسرعة، وسترتفع
نسبتهم من مجمل السكان في
إسرائيل بصورة ملحوظة.

الحريديون في سنة ٢٠٣٠ نحو ١٦٪ من السكان، وأن يصل عدد الفئة العمرية ٢٠-٠ إلى نحو مليون نسمة يشكلون ٢٥٪ من هذه الفئة العمرية عامة. ويُفهم من هذا التقدير متوسط المدى أن عدد الحريديين في إسرائيل سيصل في سنة ٢٠٣٣ إلى ٢ مليون نسمة من أصل ١١,٧ مليون، المجموع الإجمالي للسكان في تلك السنة. أما التقدير طويل المدى للسكان حسب دائرة الإحصاء المركزية فيفيد أنه من المتوقع في سنة ٢٠٤٥ أن يشكل الحريديون ٢٢٪ من السكان عامة و ٢٨٪ من اليهود في إسرائيل، وفي سنة ٢٠٦٥ إلى ٣٢٪ من السكان عامة و ٤٠٪ من اليهود. هذا في حين تكون نسبة الفلسطينيين داخل إسرائيل في تلك السنة نحو ١٩٪، حسب التقدير.

يوسم المجتمع الحريدي بأنه مجتمع شاب، حيث تشكل الفئة العمرية ١٩-٠ سنة نحو ٥٨٪ منه، في حين تشكل هذه الفئة من المجتمع اليهودي عامة ٣٠٪. متوسط الجيل بين الحريديين هو ١٦ سنة بينما هو ٣٥ سنة لدى اليهود عامة.

لا تزال نسبة الخصوبة لدى النساء الحريديات مرتفعة جداً، حسب كل المعايير المحلية والعالمية، وتصل إلى ١,٧ مولود للمرأة، في حين تصل نسبة الخصوبة لدى النساء اليهوديات عامة في إسرائيل إلى ٣,٣ مولود للمرأة و ٢,٢ بين العلمانيات. في السنوات ٢٠١٧-٢٠١٨، كان نحو ٨٤٪ من النساء والرجال الحريديين من سن ٢٠ فما فوق متزوجين، ما يبين بوضوح انخفاض معدل سن الزواج عند الحريديين مقارنة بباقي السكان، حيث وصلت هذه النسبة بين اليهود غير الحريديين إلى ٦٢٪. وهذا يفسر أيضاً الفرق في نسبة العُزب والعزباوات بين الحريديين وبين اليهود عامة في إسرائيل: ١٣٪ مقابل ٢٣٪. كما ويساهم في تفسير هذا الفرق النسبة الضئيلة من المطلقين والأرامل بين الحريديين (٤٪) مقابل ١٥٪ لدى اليهود من غير الحريديين. مع ذلك، تبيّن الإحصائيات المقارنة أن هناك تغييراً بطيئاً في وتيرته ومعتدلاً في حدته يحصل داخل المجتمع الحريدي، في معدل سن الزواج، وبالتالي في نسب العزوبية في الفئات العمرية الشابة.

التعليم في المجتمع الحريدي

بلغ عدد الطلاب في التعليم الحريدي، بمرحلتيه الابتدائية والثانوية، في السنة الدراسية ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٣٣٢٠٠٠ طالب؛ أي نحو ٢٤,٥٪ من مجمل الطلاب في التعليم اليهودي، و ١٨,٥٪ من الطلاب في إسرائيل. تدل هذه النسبة على أن حصة التعليم الحريدي كبيرة جداً، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل جهاز التعليم ولشكل المجتمع عامة. يتعلق هذا الأمر بالنمو الديمغرافي للحريديين من

في السنوات ٢٠١٧-٢٠١٨، كان نحو
٨٤٪ من النساء والرجال الحريديين
من سن ٢٠ فما فوق متزوجين.

ناحية، وبهرم الأعمار لديهم على وجه التحديد. وكنا قد أوضحنا أعلاه أن الفئات العمرية التي تشمل الطلاب في مراحل التعليم المدرسي المختلفة كبيرة، ما أدى إلى فرق كبير بين نسب النمو السنوي في التعليم الحريدي مقارنة بجهاز التعليم اليهودي الرسمي. أما في السنوات الأخيرة، فيلاحظ أن وتيرة ازدياد وتوسع التعليم الحريدي تباطأت قليلاً، وهي تعادل اليوم ٥,٣٪ سنوياً مقابل ازدياد بنسبة ٢,٢٪ سنوياً في التعليم العبري اليهودي في إسرائيل بتياراته المختلفة.

يتعلم ٥٧٪ من الطلاب الحريديين ضمن مرحلة التعليم الابتدائي مقابل ٥٣٪ في التعليم الرسمي اليهودي والتعليم الرسمي الديني (وهو تابع للمتدينين الوطنيين أو المتدينين الصهيونيين). تُعد حصة التعليم الحريدي من التعليم الابتدائي في إسرائيل كبيرة جداً ٢٦٪ وفي التعليم الإعدادي ٢٣,٥٪ وفي الثانوي ٢٢٪. وتعود الفروق بين المراحل الثلاث إلى نسبة الولادة العالية من ناحية، وإلى انتقال الطلاب الحريديين في بلدات الضواحي من المدارس الحريدية^{٢٨} هناك إلى أطر تعليمية غير حريدية. تُعد نسبة الطلاب الثانويين الحريديين الذين يتقدمون لامتحانات "البغروت" (امتحانات إنهاء المرحلة الثانوية المعادلة لامتحانات التوجيهي) قليلة جداً مقارنة بمجموعات سكانية أخرى في إسرائيل، على الرغم من أنها تشهد ارتفاعاً بطيئاً مع الوقت. في سنة ٢٠١٦/٢٠١٧ تقدم فقط ٣٥٪ من طلاب الصف الثاني عشر في مؤسسات التعليم التي يشرف عليها الحريديون لامتحانات البغروت، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بها في المدارس الرسمية والرسمية الدينية (اليهودية) حيث تصل النسبة هناك إلى ٩٤٪. يتقدم أكثر من نصف البنات في مرحلة الإنهاء في التعليم الحريدي لامتحانات البغروت (٥١٪)، أو لجزء منها على الأقل، مقابل ١٤٪ من الطلاب الذكور.

تبلغ نسبة استحقاق شهادة البغروت التي تستوفي شروط النجاح بين الحريديين ١٣٪ مقابل ٧٩٪ لدى طلاب التعليم الرسمي والرسمي الديني أما نسبة استحقاق شهادات بغروت تستوفي شروط الانتساب إلى الجامعات في إسرائيل، فهي بين الحريديين ٧٪ مقابل ٦٩٪ في التعليم اليهودي غير الحريدي. ويشير إلى أن هنالك فجوة كبيرة بين الذكور والإناث في المدارس الحريدية في نسبة استحقاق شهادة بغروت تامة، حيث أن النسبة بين الإناث تصل إلى ٢٠٪ مقابل ٣٪ من الطلاب الذكور.

كما أسلفنا، نسبة التقدم لامتحانات البغروت في أوساط طلاب المرحلة الثانوية من الحريديين (ذكور وإناث) أخذت في الازدياد (٢٣٪ في سنة ٢٠٠٥ و ٣٥٪ في سنة ٢٠١٧). يعود الارتفاع في هذه النسبة، في الأساس، إلى الارتفاع في نسبة

تبلغ نسبة استحقاق شهادة البغروت التي تستوفي شروط النجاح بين الحريديين ١٣٪ مقابل ٧٩٪ لدى طلاب التعليم الرسمي والرسمي الديني.

نسبة التقدم لامتحانات البغروت في أوساط طلاب المرحلة الثانوية من الحريديين (ذكور وإناث) أخذت في الازدياد (٢٣٪ في سنة ٢٠٠٥ و ٣٥٪ في سنة ٢٠١٧)

البنات الحريديات اللواتي يتقدمن لامتحان واحد على الأقل من سلسلة امتحانات البغروت (٣١٪ من البنات تقدمن لامتحانات البغروت في سنة ٢٠٠٩ مقابل ٥١٪ في ٢٠١٧). بقيت نسبة المتقدمين للبغروت من بين الطلاب الذكور ثابتة مع انخفاض طفيف (١٦٪ في ٢٠٠٩ - و ١٤٪ في ٢٠١٧).

التعليم فوق الثانوي

تختلف مسارات أو إمكانيات التعليم فوق الثانوي للحريديين عنها في إسرائيل عامة، كما أن هنالك اختلافاً بين المسارات المتاحة للذكور وتلك المخصصة لتعليم الإناث في مرحلة التعليم فوق الثانوي.

أهم مسار للتعليم في هذه المرحلة للذكور هو التعليم في المدارس الدينية للشبان اليافعين غير المتزوجين (يشيفاه) والتعليم في المدارس الدينية للمتزوجين (كوليل)، أو فيما أسماه الخبير الأبرز في شؤون المتدينين في إسرائيل، البروفسور مناحيم فريدمان، "مجتمع الدارسين"، وهو مجتمع يكون فيه معظم أبنائه مشغولين بالتوراة-درسوا أو مازالوا يدرسون التوراة خمس حتى عشر ساعات يومياً على الأقل، في مدارس دينية للعازبين وأخرى للمتزوجين.

وتعود بداية تطور مجتمع الدارسين إلى الفترة التي رافقت قيام إسرائيل، حيث سمح بن غوريون، رئيس الحكومة ووزير الدفاع الأول بإعفاء عدد ثابت من الرجال الحريديين من الخدمة العسكرية سنوياً لضرورات الدراسة (حتى سنة ١٩٦٨ كان عدد هؤلاء ٤٠٠ طالب في كل سنة ارتفع بعدها في الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٧ إلى ٨٠٠ طالب سنوياً). مع تولي مناحيم بيغن السلطة في سنة ١٩٧٧، انضمت الأحزاب الحريدية إلى الائتلاف الحاكم وكان أحد مطالبها مقابل الانضمام إلى الائتلاف السماح لكل طالب في المدارس الدينية معني بتأجيل تجنيده أن يفعل ذلك. تم قبول هذا الطلب، ما أسفر عن ارتفاع سريع في عدد طلاب المدارس الدينية حتى أصبحوا يشكلون الأغلبية في المجتمع الحريدي.^{٢٩} لم يكن نمو وتطور مجتمع الدارسين الحريدي ممكناً لولا التغيير الذي طرأ على ثقافة وعمل المرأة الحريدية، التي وقعت عليها أعباء الإعاقة، في كثير من الأحيان، فالكوث في المدرسة الدينية لا يتيح للطلاب أن يعملوا، حيث حُظر عليهم العمل بموجب القانون وإلا فسيكون عليهم أن يتجنّدوا في صفوف الجيش. هكذا أصبح ٦٨٪ من الرجال الحريديين في سن العمل الأساسي (٢٥-٦٤) عاطلين عن العمل،^{٣٠} يتلقون مخصصات مختلفة من الدولة، وأصبح دخل عائلاتهم يعتمد، على نحو أساسي، على مخصصات وهبات من الدولة.

وصل عدد طلاب المدارس الدينية فوق الثانوية على نوعيها (للعازبين والمتزوجين) في سنة ٢٠١٨ إلى ١٣٤٤٨٢ طالباً. ٧٠٪ من هؤلاء متزوجون. ٨٠٪ من طلاب المدارس الدينية من نوع "كوليل" المتزوجون، معفيون من الخدمة العسكرية في الجيش.

تزايد عدد طلاب المدارس الدينية على نوعيها (للعازبين والمتزوجين) بين السنوات ١٩٩٩ - ٢٠١٢ بنسبة ٤٪ سنوياً (وهي نسبة نمو المجتمع الحريدي من سكان الدولة ككل). في الفترة بين ٢٠١٣-٢٠١٨ هبطت نسبة ازدياد طلاب المدارس الدينية والكوليل إلى ٣٪ سنوياً. في سنة ٢٠١٨ سُجل ارتفاع بنسبة ٢١٪ و ٣٠٪ في عدد الطلاب المتوجهين سنوياً للدراسة في المدارس الدينية والكوليل، على التوالي، مقارنة بسنة ٢٠١٤. ووصلت نسبة نمو طلاب المدارس الدينية من نوع يشيفا في سنة ٢٠١٨ إلى ٣،٤٪ وطلاب الكوليل (المتزوجون) ٦،٥٪، وهي نسبة تزيد عن نسبة النمو الديمغرافي السنوي للحريديين. رافق هذا الانخفاض توقف الارتفاع المتواصل في اندماج الرجال الحريديين في سوق العمل.^{٣١}

مسارات التعليم فوق الثانوي الأخرى المتاحة للحريديين الذكور هي التعليم الأكاديمي في الجامعات والكليات والتأهيل المهني، ولإلانات التعليم في السينما (ويشمل التأهيل المهني) والتعليم الأكاديمي في الجامعات والكليات. ووصل عدد الطلاب والطالبات الجامعيين من الحريديين، في سنة ٢٠١٨، نحو ١٢٠٠٠ ويشكلون ٨،٣٪ من مجمل الطلاب الجامعيين في تلك السنة. ٨٤٪ من الطلاب الحريديين كانوا في مرحلة اللقب الأول. ٧٠٪ من الطلاب الجامعيين الحريديين هم من النساء. ووصل عدد الطلاب الحريديين للقب الثاني نحو ١٧٠٠ طالب واللقب الثالث نحو ٩٠ طالباً؛ أي أن نسبة طلاب اللقبين الثاني والثالث من بين مجمل الطلاب الجامعيين الحريديين هو ١٨٪ فقط، في حين تصل هذه النسبة بين كافة الطلاب الجامعيين في إسرائيل إلى ٢٧٪.

كان عدد الحريديين الذين يدرسون في الجامعات خلال عقود طويلة منخفضاً جداً، إلا أن هذا الوضع بدأ يشهد تحولاً مهماً في أعقاب التغيير في متطلبات العمل، واضطرار البعض إلى رفع مستوى تحصيلهم العلمي الأكاديمي، وكذلك في أعقاب إقامة مؤسسات وأطر تعليم عال تناسب احتياجات المجتمع الحريدي، فبدأ عدد الطلاب الجامعيين في الارتفاع (بين السنوات ٢٠١٠-٢٠١٨ ارتفع عدد الطلاب الجامعيين من الحريديين بنسبة ١٦٢٪ مقابل ارتفاع بنسبة ١٠٪ في العدد الكلي للطلاب الجامعيين في الفترة نفسها - بدون طلاب الجامعة المفتوحة. وكانت نسبة

كان عدد الحريديين الذين يدرسون في الجامعات خلال عقود طويلة منخفضاً جداً، إلا أن هذا الوضع بدأ يشهد تحولاً مهماً في أعقاب التغيير في متطلبات العمل.

الطلاب الحريديين من مجمل الطلاب الجامعيين في سنة ٢٠١٠ نحو ٢٪ ارتفعت لتصل إلى ٣,٨٪ في سنة ٢٠١٩، ما يعني أن معدل الارتفاع السنوي في عدد الطلاب الحريديين من مجمل الطلاب الجامعيين في إسرائيل هو ١٢,٥٪. حصل تراجع في نسبة الازدياد السنوي للطلاب الحريديين بين السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لتقف عند ١١٪ بعد سنوات من الوصول إلى الحد الأعلى للازدياد، حيث وصلت النسبة بين الطلاب الجامعيين الذكور إلى ٩٪ فقط في هذه السنة مقابل ١٢٪ لدى الطالبات الجامعيات. ويرجع بأن سبب هذا التراجع هو ضعف المحفزات الدافعة إلى التوجُّه إلى التعليم العالي والعمل، وتقليص المنح الدراسية للحريديين لدراسة مواضيع مثل المحاماة وإدارة الأعمال وغيرها. من ناحية ثانية، يبدو أن عودة الدعم الحكومي للحريديين ولا سيما طلاب المدارس الدينية إلى سابق عهده، وضمنان المخصصات الشهرية قد اقنع البعض بتفضيل مواصلة الدراسة في المدارس الدينية، مضمونة الدخل.

ارتفع عدد الطلاب الحريديين لنيل اللقب الثاني بوتيرة سنوية سريعة مقارنة بوتيرة ازدياد مجمل الطلاب الحريديين (٢٦٪ مقابل ١٢,٥٪). في سنة ٢٠١٧/٢٠١٨ طرأ ارتفاع بنسبة ٤٣٪ على الطلاب الحريديين الذين يدرسون لنيل اللقب الثاني، حيث ارتفع عددهم من ١٢٠٠ إلى ١٧٠٠ طالب. يتعلم معظم طلاب اللقب الثاني من الحريديين في مؤسسات تعليمية عامة عادية خلافاً للحريديين في اللقب الأول الذين يتعلمون في فروع جامعية منفصلة للمجتمع الحريدي.

توزع طلاب اللقب الأول الحريديون (الرجال والنساء) في سنة ٢٠١٧-٢٠١٨ على الأطر التالية: ٥٥٪ في كليات أكاديمية، ٢٨٪ في كليات تربية (لإعداد معلمين)، ١٧٪ فقط في الجامعات. هذا في حين كانت نسبة طلاب اللقب الأول الذين يتعلمون في الجامعات في إسرائيل عامة ٣٩٪.

تختلف مواضيع التعليم التي يقصدها الطلاب الحريديون في اللقب الأول في الجامعة عنها بين الطلاب عامة، فنسبة عالية من الحريديين يدرسون مواضيع التربية والتعليم (٣٥٪ بين الحريديين مقابل ١٨٪ بين الطلاب بشكل عام)، مواضيع علاجية طبية مرافقة (١٢٪ مقابل ٨٪)، إدارة أعمال (١٢٪ مقابل ١٠٪)، العلوم الاجتماعية ١٠٪ بين الحريديين مقابل ١٧٪ بين الطلاب عامة، مواضيع الهندسة (٩٪ مقابل ١٩٪) وفي المواضيع الإنسانية (الأداب) ٣٪ مقابل ٩٪ بين الطلاب عامة. أما في العلوم الطبيعية فإن نسبة الحريديين قريبة جداً من النسبة عامة (١١٪ مقابل ١٢٪). ويشار إلى أن نسبة الطلاب الجامعيين الحريديين الذين يتكون التعليم في السنة

ارتفع عدد الطلاب الحريديين لنيل اللقب الثاني بوتيرة سنوية سريعة مقارنة بوتيرة ازدياد مجمل الطلاب الحريديين (٢٦٪ مقابل ١٢,٥٪).

الأولى وبعد ذلك تصل إلى ١٠,١٪، في حين أنها لا تزيد عن ٦,٨٪ بين الطلاب عامة. ولكن نسبة التسرب آخذة في الانخفاض.

٣.٢ مؤشرات مستوى الحياة لدى الحريديين والفقير

نسبة الفقر وتأثيرها على مستوى الحياة لدى الحريديين أعلى بكثير من نسبتها وتأثيرها في صفوف اليهود غير الحريديين في إسرائيل. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الفقر بين الحريديين، إلا أنها لا تزال مرتفعة جداً بين العائلات الحريدية مقارنة بباقي اليهود - ٤٣٪ مقابل ١١٪. في سنة ٢٠١٧ كان الدخل الشهري الكلي (قبل الضرائب) للأسرة الحريدية ١٥,٠١٥ شيكلا، وهو دخل يقل بكثير عن الدخل لأسرة يهودية غير حريدية (٢٢,١٩٠ شيكلا). وينبع السبب في هذه الفجوة الهائلة من أنه في الكثير من الحالات يكون للعائلة الحريدية معيل واحد، أو من العمل بوظيفة جزئية، أو العمل بمهنة دخلها منخفض، وبسبب عدم وجود صناديق تقاعد وصناديق استثمار مالي في أغلب الأحيان.

ويتضح عند فحص الإنفاق الشهري لأسرة حريدية أنها أنفقت شهرياً في ٢٠١٧ نحو ١٤٣١١ شيكلا؛ أي أقل بـ ١٥٪ من إنفاق أسرة يهودية غير حريدية، هذا مع العلم أن عدد الأنفار في العائلة الحريدية يساوي ضعفي عددهم في العائلة اليهودية غير الحريدية.

من المهم أن نوضح أنه على الرغم من ارتفاع نسب الفقر في المجتمع الحريدي، والفجوات الكبيرة في هذا المجال بينهم وبين غيرهم، إلا أن هناك انخفاضاً جدياً في ذلك منذ ٢٠١٥ (كانت نسبة الفقر بين العائلات على امتداد عقد كامل قبل ٢٠١٥ نحو ٥٢٪). وينسب هذا الانخفاض إلى زيادة عدد العائلات التي يعمل فيها أحد الزوجين على الأقل، وإلى ارتفاع مستوى الدخل عامة، وزيادة الدعم الحكومي لطلاب المعاهد الدينية بسبب تأثير أحزاب الحريديين على الائتلاف الحاكم.

على الرغم من انخفاض نسبة الفقر بين الحريديين، إلا أنها لا تزال مرتفعة جداً بين العائلات الحريدية مقارنة بباقي اليهود - ٤٣٪ مقابل ١١٪.

العمل

كانت نسبة العاملين في صفوف الحريديين من الفئة العمرية ٢٥-٦٤ في سنة ٢٠١٨ نحو ٦٣٪، وهي نسبة تقل بكثير عنها بين اليهود غير الحريديين (٨٥٪) وبين السكان عامة في إسرائيل (٧٨٪). بلغ عدد الرجال العاملين من هذه الفئة العمرية في ٢٠١٨: ٧٦,٩٠٠ وعدد النساء ١١٣,٠٠٠.

تقل نسبة الرجال الحريديين في سوق العمل في ٢٠١٨ (٥١٪) كثيراً عن النسبة بين اليهود غير الحريديين (٨٧٪)، أما نسبة مشاركة النساء الحريدات في سوق

العمل (٧٦٪) فلا تقل كثيراً عن هذه النسبة بين اليهوديات غير الحريديات عامة (٨٣٪)، وهذا يفسر طبعاً بظاهرة خروج النساء للعمل لإعالة عائلاتهن، في الوقت الذي يقضي فيه الرجال وقتهم في دراسة الدين في المدارس الدينية.

يلاحظ في السنوات الأخيرة (منذ ٢٠١٥) ثبات في نسبة الانخراط في سوق العمل، على الرغم من توقعات بمواصلة ارتفاعها. أما بالنسبة لمعدل الدخل الشهري للفرد من العمل، فهناك فروق كبيرة بين الحريديين وبين غيرهم من اليهود. في سنة ٢٠١٧ مثلاً كان هذا الدخل في صفوف الحريديين ٧٩٢٠ شيكلاً - أي ٦٣٪ من المعدل بين غير الحريديين (١٢,٥٥٢ شيكلاً). ويعود الفرق إلى عدد ساعات عمل أقل لدى الحريديين (٧٧٪ من مجمل ساعات العمل لدى السكان عامة)، وإلى الفرق في أجر ساعة العمل لديهم مقابل الآخرين (٨١٪ من الأجر للساعة لدى غير الحريديين). بين الرجال، كانت الفروق في معدل الدخل الشهري بين الحريديين وبين اليهود غير الحريديين (٨٤٦٧ شيكلاً مقابل ١٥٣٢٧ شيكلاً؛ أي بفارق نسبته ٤٥٪)، أكبر من الفروق بين دخل النساء العاملات من الحريديات وغير الحريديات (٧٥٢٧ شيكلاً مقابل ٩٩٢٨ شيكلاً؛ أي بفارق ٢٤٪). في سنة ٢٠١٧ تقاضى الرجل الحريدي أجراً للساعة بمعدل ٥٣ شيكلاً مقابل ٧٨ شيكلاً للساعة لدى اليهود غير الحريديين. وكان معدل عدد ساعات العمل الأسبوعية للرجل الحريدي ٣٧ ساعة مقابل ٤٥,٨ ساعة لدى اليهود غير الحريديين. أما الفرق بين النساء الحريديات وغيرهن، فتعود أسبابه إلى جزئية الوظائف. في ٢٠١٧، كان معدل عدد ساعات العمل الأسبوعية للمرأة الحريدية ٢٨,٩ ساعة مقابل ٣٧,٨ ساعة لدى اليهوديات غير الحريديات. أما الأجر للساعة فهو متشابه (٦٠,٥ شيكلاً مقابل ٦١ شيكلاً).

تعود الفروق في الدخل الشهري من العمل إلى أنواع المهن التي يمارسها الحريديون (رجال ونساء) بصورة أساسية، مثل التعليم والتجارة، التي تقل أجورها عن مهن أخرى تنتشر أكثر بين غير الحريديين (الصناعة، إدارة الأعمال، الهايتك وغيرها).

ومن المؤشرات على التغييرات الحاصلة في أنماط الحياة اليومية للحريديين، وعلى نوع من التقارب بين أسلوب حياتهم وبين المجتمع الإسرائيلي عامة، استعمال الحاسوب والإنترنت بعد سنوات قليلة من اعتبار هذه الاستخدام نوعاً من انتهاك المحرمات. ففي سنة ٢٠١٨، كان ٥٩٪ من الحريديين من الفئة العمرية ٢٠ سنة وما فوق يستخدمون الحاسوب، مقابل ٨٠٪ من اليهود غير الحريديين. هذه النسبة متشابهة بين الرجال والنساء، وقد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً وسريعاً في العقد الأخير. وتعود أسباب الارتفاع إلى دخول نتائج التطور التكنولوجي إلى المجتمع الحريدي،

تقل نسبة الرجال الحريديين في سوق العمل في ٢٠١٨ (٥١٪) كثيراً عن النسبة بين اليهود غير الحريديين (٨٧٪). أما نسبة مشاركة النساء الحريديات في سوق العمل (٧٦٪) فلا تقل كثيراً عن هذه النسبة بين اليهوديات غير الحريديات عامة (٨٣٪)

من المؤشرات على التغييرات الحاصلة في أنماط الحياة اليومية للحريديين، استعمال الحاسوب والإنترنت بعد سنوات قليلة من اعتبار هذه الاستخدام نوعاً من انتهاك المحرمات.

وإلى متطلبات العمل، وإلى تسرب مظاهر الاستهلاك من خارج المجتمع الحريدي، ناهيك عن نتائج ارتفاع عدد الطلاب والطالبات الجامعيين، كما أسلفنا. كذلك الأمر بالنسبة لاستخدام الإنترنت، فقد طرأ ارتفاع سريع وكبير على نسبة مستخدمي الإنترنت في العقد الأخير. في سنة ٢٠٠٩ كانت نسبة المستخدمين ٢٨٪ فقط، ارتفعت إلى ٣٨٪ في ٢٠١١ لتصل إلى ٤٩٪ في ٢٠١٨.

٣.٣ الحريديون والتجنيد في الجيش

برزت في السنة الأخيرة مسألة تجنيد الشبان الحريديين، وتسببت في كثير من الاحتجاجات والمواجهات الصاخبة في الشارع الحريدي. ٣٢ كما واصلت كونها قضية خلاف أساسية في الخطاب العام في إسرائيل، وسبباً أساسياً للصدع بين الحريديم وباقي المجتمع، خصوصاً العلماني، فحتى يومنا هذا، لا تزال غالبية الشبان الحريديم في سن التجنيد خارج صفوف الجيش، عن طريق إجراءات تأجيل بدء فترة الخدمة العسكرية للانفعال بدراسة التوراة.^{٣٢} ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الظاهرة في المستقبل حسب التوقعات والتقديرات الديمغرافية.

وتظهر الإحصائيات المنشورة في السنوات الأخيرة والصادرة عن الجيش والمؤسسات الرسمية أن هناك تزايداً في عدد المتجندين الحريديين، فقد بين تقرير مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست أن هنالك ٧٢٥٠ حريدياً يخدمون في صفوف الجيش الإسرائيلي في منتصف سنة ٢٠١٨. فيما كان العدد في سنة ٢٠١٦ نحو ٢٨٥٠ حريدياً وفي ٢٠١٧ نحو ٣٠٧٠،^{٣٤} لكن، كشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية مؤخراً ما وصفته بفضيحة تزوير قام بها قسم القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بالمعطيات الإحصائية التي نشرها عن تجنيد الحريديين في صفوف الجيش، حيث تبين أن الأرقام التي نشرها الجيش كانت أكبر بكثير مما هي في الواقع، وذلك لكي يخفي عجزه عن تجنيد الحصة المقررة من الشبان الحريديين في كل سنة، حسبما تقتضيه القوانين، الخلافة أصلاً، التي تتناول هذا الموضوع، ما يعني أخذ كل المعلومات التي نشرت سابقاً بتحفظ كامل.^{٣٥}

كشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية مؤخراً ما وصفته بفضيحة تزوير قام بها قسم القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بالمعطيات الإحصائية التي نشرها عن تجنيد الحريديين.

٤. احتجاجات اليهود الأثيوبيين

شهدت إسرائيل عام ٢٠١٩ موجة احتجاجات واسعة نظمها اليهود الأثيوبيون على خلفية مقتل شاب يهودي من أصل أثيوبي (شمعون تيكا) في ٣٠ حزيران ٢٠١٩، برصاص شرطي في إحدى البلدات المجاورة لحيفا. وجاءت هذه الحادثة بعد قتل قتل الشرطة شاباً أثيوبياً آخر في ١٨/١/٢٠١٩ كان يعاني من مرض

نفسى بعد أن خرج إلى الشارع يحمل سكيناً، على الرغم من أن أهل هذا الشاب المريض هم الذين استدعوا دورية الشرطة تحسباً من أن يرتكب عملاً مخللاً بالنظام والأمن، فكان أن أطلقوا عليه النار بعد خمس دقائق فقط من وصولهم إلى المكان، وأردوه قتيلاً.

أشعل مقتل الشاب تيكا موجة احتجاج عارمة ضد ما وصفه الأثيوبيون بعنصرية الشرطة وقسوتها في معاملة الشبان الأثيوبيين، وضد السرعة المتكررة في الضغط على الزناد وإطلاق النار. وقد جسدت الاحتجاجات الإحباط الطويل والغضب بسبب السياسة العنصرية للدولة والشرطة.

بدأت المظاهرات في حيفا والبلدات المحيطة بها في ٢٠١٩/٧/١، رافقها حرق إطارات وسيارات ومهاجمة الممتلكات العامة ومحطة للشرطة قرب منطقة قتل الشاب. وتوسعت المظاهرات وزادت حدتها في ٢٠١٩/٧/٢ حيث شارك فيها الآلاف من أبناء الطائفة الأثيوبية الذين وصلوا إغلاق الشوارع والمحاور الرئيسية. وحدثت في بعض المواقع مواجهات عنيفة مع الشرطة، كما حصلت بعض حالات الاعتداء على سائقين رفضوا الانصياع للمتظاهرين وقرروا مواصلة السير، فهوجموا وتضررت سياراتهم. في ٢٠١٩/٧/٣ استمرت الاحتجاجات، ولكن بقوة أقل/ واقتصرت على إغلاق شوارع رئيسية في مناطق مختلفة من البلاد لمدة قصيرة. اعتقل في هذا اليوم ١٤ متظاهراً، في المواقع المختلفة. في ٢٠١٩/٧/٨ تواصلت احتجاجات وإغلاق شوارع في عدة أماكن من البلاد، ولكن بوادر عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية بدت واضحة. حاولت الشرطة في البداية أن تتعامل مع الاحتجاجات بشيء من التفهم ومحاولة امتصاص الغضب العارم، إلا أن إغلاق الطرقات بشكل متواصل دفع الشرطة إلى تغيير سياستها وتفريق المتظاهرين بالقوة. أسفرت الاحتجاجات حسب معطيات الشرطة عن ٨٣ جريحاً بينهم ٤٧ شرطياً و ٢٦ متظاهراً. كما اعتقل خلالها نحو ٧٠ متظاهراً.

حاولت الشرطة في البداية تبرئة الشرطي من ارتكاب أي تجاوز لقواعد إطلاق النار على المدنيين، مدعية أنه لم يكن عنيفاً بل التزم بقواعد إطلاق النار عند التعرض للخطر. وكما هو متوقع أيضاً، بناءً على تجارب الماضي، اتهمت الشرطة الضحية بارتكاب العنف وتشكيل خطر على حياة الناس والشرطي القاتل، لكنها عادت وقدمت لائحة اتهام ضده بتهمة التسبب في الموت بسبب الإهمال، حيث لا تزيد مدة العقاب في حالة ثبوتها عن ثلاث سنوات سجن.

تكونت الغالبية الساحقة من المتظاهرين الإثيوبيين من الشباب؛ أي من الجيل الثاني من الأثيوبيين، الذين ولدوا في إسرائيل.

وصل عدد اليهود الأثيوبيين في إسرائيل، في بداية سنة ٢٠١٩، إلى ١٥١,٨ ألف نسمة، منهم ٨٦,٩ ألفاً ولدوا في أثيوبيا و ٦٤,٩ ولدوا في إسرائيل لأب هاجر من أثيوبيا.

شكل اليهود من أصل أثيوبي الذين مثلوا أمام المحاكم في سنة ٢٠١٨ نحو ٦,٦٪ من بين جميع الذين مثلوا للمحاكمة على مخالفات جنائية في إسرائيل عامة.

الأثيوبيون - صورة الأوضاع عام ٢٠١٩

وصل عدد اليهود الأثيوبيين في إسرائيل، في بداية سنة ٢٠١٩، إلى ١٥١,٨ ألف نسمة، منهم ٨٦,٩ ألفاً ولدوا في أثيوبيا و ٦٤,٩ ولدوا في إسرائيل لأب هاجر من أثيوبيا، يشكلون أقل من ٢٪ من السكان في إسرائيل، يعيش ما يزيد عن ٦٠٪ منهم في منطقة المركز؛ أي المنطقة التي تتوسطها مدينة تل ابيب، و ٢٥٪ يسكنون في الجنوب. المدينة التي تضم أكبر عدد من الأثيوبيين في إسرائيل هي نتانيا، إذ يصل عددهم فيها إلى ١١,٩ ألف شخص. معدل سن الزواج في صفوف الأثيوبيين أعلى منه في إسرائيل عامة، ويتزوج غالبية الأثيوبيين من داخل طائفتهم (٨٧٪)، وهو أمر يدل، جزئياً فقط، على ضعف الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. معدل عدد الولادات للمرأة الأثيوبية هو ٢,٩٥ مولود، وهي نسبة تقل عن المعدل العام في إسرائيل. نسبة العائلات أحادية الوالد (مع معيل واحد) في صفوف العائلات من أصل أثيوبي عالية بشكل ملحوظ وتصل إلى نحو ٢٦٪؛ أي ما يعادل ضعفي هذه النسبة بين السكان عامة، وبين العائلات اليهودية والأخرى (١٣٪).

أوضاع التعليم بين اليهود الأثيوبيين آخذة في التحسن، حسب المعطيات الرسمية، لكن مستواها لا يزال بعيداً عن المستوى الذي يتمتع به سائر اليهود في إسرائيل. بلغت نسبة المتقدمين لامتحانات البغروت من طلاب الصف الثاني عشر من الأثيوبيين هي ٩٢,٤٪ مقابل ٩٥٪ بين جميع اليهود، وهي نسبة تدل على تحسن قياساً إلى ما كان عليه الوضع في الماضي. لكن نسبة الأحقية للحصول على شهادة البغروت أي التي تستوفي شروط النجاح، ما زالت أقل بكثير من النسبة في التعليم اليهودي في إسرائيل (٢,٦٦٪ مقابل ٨٠,٢٪ على التوالي).^{٣٦}

أما نسبة الطلاب اليهود الأثيوبيين الذين حصلوا على شهادة بغروت تستوفي الشروط الأدنى للانتساب إلى الجامعات فوصلت إلى ٤٣٪ مقارنة بنحو ٧٠,٦٪ من الطلاب اليهود عامة. وعلى الرغم من التحسن في هاتين النسبتين الأخيرتين من الطلاب الأثيوبيين، إلا أنها لا تزال منخفضة جداً مقارنة بالأخرى.

أما ما يتعلق بالشأن بالغ الحساسية الذي كان الدافع الأساسي لاحتجاجات السنوات الأخيرة، وهو موضوع تعامل الشرطة والجهاز القضائي معهم، فتفيد معلومات رسمية أن اليهود من أصل أثيوبي الذين مثلوا أمام المحاكم في سنة ٢٠١٨ شكلوا نحو ٦,٦٪ من بين جميع الذين مثلوا للمحاكمة على مخالفات جنائية في إسرائيل عامة. كانت نسبة هؤلاء بين الأحداث أعلى بشكل ملحوظ من النسبة نفسها بين البالغين (٣,١٤٪ مقابل ٦٪).^{٣٧} يمكن الاستنتاج بناءً على فحص هذه المعطيات

كانت نسبة القاصرين الأثيوبيين المسجونين في سجن أوفك - وهو السجن الوحيد للقاصرين في إسرائيل - في سنة ٢٠١٦، ١٨,٥٢٪؛ أي بنسبة تزيد بنحو ١٠ أضعاف عن نسبتهم من السكان.

الأخيرة أن هناك تحسناً في هذا المجال، إذ طرأ انخفاض بنسبة ٨٪ على عدد ملفات الاتهام المقدمة ضد قاصرين أثيوبيين، بين السنوات ٢٠١٦ و٢٠١٨، هذا في حين طرأ ارتفاع بنسبة ٢٠٪ في هذه النسبة بين البالغين.^{٣٨} كذلك، طرأ تحسن على أوضاعهم في بعض المجالات الاجتماعية الأخرى، إلا أنه تحسن بطيء وغير جذري، وهناك أيضاً انخفاض في مظاهر التمييز ضد أبناء الطائفة اليهودية الأثيوبية في عدة مجالات، لكن التمييز ما زال قائماً.

كانت نسبة القاصرين الأثيوبيين المسجونين في سجن أوفك - وهو السجن الوحيد للقاصرين في إسرائيل - في سنة ٢٠١٦، ١٨,٥ ٪؛ أي بنسبة تزيد بنحو ١٠ أضعاف عن نسبتهم من السكان. وتفيد الشرطة أن نسبة القاصرين الأثيوبيين المسجونين في ٢٠١٨ تراوحت بين ١١٪ - ١٨٪ في فترات مختلفة من تلك السنة. شكل القاصرون الأثيوبيون في ٢٠١٥ نحو ٧,٧٪ من جميع القاصرين المعتقلين بينما انخفضت هذه النسبة في ٢٠١٨ إلى ٥,٤٪. رغم التحسن في هذا المجال أيضاً إلا أن هذه النسبة لا تزال أعلى من ضعفي نسبتهم من السكان عامة.

لا تقتصر هذه الظاهرة على الأثيوبيين، وهناك إثباتات قاطعة على العلاقة الوثيقة بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي تعيشها فئات سكانية معينة تعاني من الإهمال والاضطهاد وبين انتشار الجريمة بكل أنواعها في صفوف هذه الفئة، ولا سيما بين الشباب والفتية بينهم. فمثلاً، تشير إحصائيات للشرطة نشرت في شباط ٢٠١٦، أن نسبة ضلوع المواطنين العرب في إسرائيل في جميع أنواع الجرائم تزيد عن نسبتهم من السكان بضعفين وأكثر.^{٣٩}

من جهة ثانية، يعزو الأثيوبيون بعض هذه الإحصائيات إلى استهداف الشرطة لهم والتعامل معهم بشدة وقسوة، كم ذكرنا أعلاه. ويتضح من بحث أجراه الباحثان، البروفسور غاي بن بورات ود. بيني يوفيل من جامعة بن غوريون في النقب بشأن درجة الثقة بالشرطة في صفوف مجموعات سكانية مختلفة مثل اليهود الحريديين، المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، اليهود من أصل أثيوبي، اليهود من مهاجري الاتحاد السوفييتي سابقاً، ومجموعات مقارنة من اليهود الإسرائيليين القدامى [يتضح] أن الشرطة لا تتمتع بالثقة ولا سيما بين أبناء الطائفة الأثيوبية، يليهم بفارق بسيط المواطنون العرب. ٣١٪ من الأثيوبيين و ٢٩٪ من العرب لا يثقون بالشرطة، أما في صفوف اليهود الحريديين فنحو ٤٠٪ لا يثقون بالشرطة، وحتى في صفوف مجموعة المقارنة من اليهود القدامى كانت نسبة انعدام الثقة نحو ٢٥٪. ٢٦,٧٪ من المستجوبين الأثيوبيين في البحث كانوا على قناعة بأن التعامل الذي

يتلقونه من الشرطة سيكون أسوأ مقابل ٥٪ منهم فقط ظنوا بأنهم سيتلقون تعاملاً أفضل. وعليه، فليس من المستغرب أن يعتقد ٤٠٪ من الأثيوبيين أن الشرطة تعتقل في محيطهم أشخاصاً دون أي مبرر حقيقي، مقابل ٢٠٪ من العرب و١٦٪ من الحريديين. ومن الجدير بالإشارة أن الإجابة بين الجمهور العام في إسرائيل على هذا السؤال كان نسبة ١٧٪ فقط.

معدل الدخل الصافي للأسرة الأثيوبية في إسرائيل هو ١٣٣٠٦ شيكلا مقابل ١٦٥١٨ شيكلا للعائلة بين صفوف جميع السكان. هذا في حين وصل معدل الإنفاق للعائلة الأثيوبية إلى ١٠٥٤٩ شيكلا مقابل ١٣,١١٤ للعائلة في صفوف السكان عامة. تتراوح أعمار ١, ٢٧٪ من الأثيوبيين في إسرائيل بين ٠-١٤ سنة وهي نسبة تشبه إلى حد بعيد النسبة بين السكان ككل. أما نسبة البالغين من العمر ٦٥ سنة وما فوق فهي ٦,٣٪، وهي تعادل نصف هذه النسبة بين السكان في إسرائيل عامة (١٣,٦٪).

يشير تقرير مركز أدفا إلى أن ٢٣٪ من الأسر اليهودية الأثيوبية هي أسر فقيرة، وهناك ٨٪ من الأسر القريبة جداً من الفقر، و ٣٣٪ من الأسر محسوبة على المستوى الأدنى من الطبقة الوسطى، مقابل ١٣٪ من العائلات اليهودية التي تعيش تحت خط الفقر. ونسبة عدد محتاجي الدعم والعون لدى وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية من الأثيوبيين تفوق النسبة العامة في إسرائيل بكثير، وتصل على ٣٧٦ من كل ١٠٠٠ بينما تصل بين يهود آخرين مولودين خارج إسرائيل إلى ١٨٠ من كل ١٠٠٠.^{٤٠}

وفيما يتعلق بالأجور، يتقاضى الأثيوبيون أجوراً تموقعهم في قاع سلم الأجور مقارنة بباقي اليهود. ويوضح تقرير صورة الحالة الاجتماعية الأخير الذي يصدره مركز أدفا سنوياً أن الرجال من أصل أثيوبي يتقاضون ٨٢٥٠ شيكلا (في المعدل) شهرياً، في حين أن الأجر المعدل لباقي الرجال اليهود هو ١٢٩٥٠ شيكلا؛ أي أقل بنسبة ٣٦٪.^{٤١} أما النساء الأثيوبيات فيتقاضين ٥٦٠٠ شيكل مقارنة بـ ٨٦٠٠ للنساء اليهوديات عامة؛ أي بفارق ٣٥٪ أيضاً. أما مقارنة مع العرب فأجور الأثيوبيين أعلى رغم الفوارق المذكورة.^{٤٢}

لا يزال الاكتظاظ الأعلى في السكن في إسرائيل وسط الأثيوبيين ويصل إلى ضعفي نسبة الاكتظاظ لدى اليهود عامة، مع العلم بأن معدل الاكتظاظ لديهم انخفض في ٢٠١٩ من ٤٢, ١ نسمة للغرفة إلى ٣٣, ١، وارتفعت نسبة الأثيوبيين الذين يسكنون في شقق يملكونها.

معدل الدخل الصافي للأسرة
الأثيوبية في إسرائيل هو ١٣٣٠٦
شيكلامقابل ١٦٥١٨ شيكلا للعائلة
بين صفوف جميع السكان

ارتفع عدد الأشخاص الذين اندمجوا في سلك التوظيف في قطاع الدولة بنسبة ١٦٠٪. صحيح أن نسبة اليهود الأثيوبيين المستخدمين في قطاع موظفي الدولة قد تصل إلى نسبتهم من السكان، وهو تحسّن كبير مقارنة بالماضي، لكن هذا لا يسري على بعض المؤسسات والشركات العامة ذات الأجور العالية، فمثلاً في بنك إسرائيل نسبتهم هي ٧,٠٪ وفي سلطة الأوراق المالية ٠,٤٪.

إجمال

تناول هذا الفصل عمق آثار السياسة النيولبرالية التي يمثلها ويطبّقها حكم الليكود بمثابة وإصرار منذ عقدين، والتي انعكست في تفشي الفساد السلطوي الذي ينشأ، في أحيان كثيرة، عن تضارب مصالح بين التزام المتنفذين في الحياة العامة تجاه أنفسهم وعائلاتهم من ناحية وبين الدولة وحركة السوق الحرة والعلاقة بين هذين المجالين، وهو تضارب يزداد حدة في ظل النيولبرالية. كما ينعكس تبني النيولبرالية في تفاقم الفجوات الاقتصادية الاجتماعية التي تعقبناها في هذا التقرير في بعض المجالات الحياتية المهمة مثل الدخل والتعليم والسكن والصحة.

وكان بحث جديد لدائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل قد بيّن مؤخراً أن إسرائيل لا تزال من بين الدول العشر الأوائل في مجال OECD في التفاوت في الدخل، وكشفت تقارير أخرى عن فروق هائلة في التعليم المدرسي والجامعي، وفي مستويات الخدمات الصحية المتاحة للفقراء وتلك المتاحة للشرائح الأغنى.

كذلك، قمنا في هذا الفصل بدراسة التطورات الأخيرة في أوساط اليهود الأثيوبيين في أعقاب موجة احتجاج عارمة ضد ما وصفه الأثيوبيون بعنصرية الشرطة وقسوتها في معاملة الشبان الأثيوبيين، وضد السرعة المتكررة في الضغط على الزناد وإطلاق النار. وقد جسّدت الاحتجاجات الإحباط الطويل والغضب بسبب السياسة العنصرية للدولة والشرطة- سياسة طويلة الأمد من الإقصاء والعنصرية، العزل والإهمال.

كما تطرقنا بتوسّع إلى التغييرات المتسارعة التي يشهدها المجتمع الحريدي في إسرائيل الذي يحاول جاهداً الصمود أمام تأثيرات التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وهي تأثيرات جارفة يصعب التصدي لها بشكل حازم، وقد بدأت تترك آثارها على مجتمع الحريديين إذ تبين أبحاث وتقارير صحافية أنّ أحياءهم في المدن التي يكثر فيها اليهود الحريديون أصبحت تشبه الأحياء الأخرى في هذه المدن من حيث المجمعات الشرائية وأماكن الترفيه، وأنّ العائلات الحريدية تقصد أماكن

ترفيه الأطفال، هذا ناهيك عن الرحلات السياحية إلى خارج البلاد، ولا سيما إلى مدن تمكنهم من ممارسة الشعائر الدينية أثناء مكوثهم، وغير ذلك من أنماط الحياة العصرية. ومن ناحية ثانية، ما زال الحريديون يملكون قدرة على الإبقاء على النظام الاجتماعي القديم المستند إلى منظومة قيم راسخة قادرة على شرعنة الوضع القائم واحتواء التحفظات التي قد يُبديها أحياناً طرف معيّن من أوساطهم على سير الحياة الذي يبدو رتيباً ومستقراً.

ومن المعروف أنّ مجتمع الحريديين استطاع أن يفعل بنجاح آليات تضامن داخلي قوي في كل القضايا التي بصددها توجّه سهام النقد إليه، مثل قضايا الدين والدولة، ورفض التجنيد، وتبني أحكام الشريعة في الأحوال الشخصية، واحتكار القيادة الدينية الحريدية لقضايا التهويد المتشدد، وجعله المقبول الوحيد، ومعاداة التيارات الأقل تشدداً من الناحية الدينية بين اليهود وتكفيرها أحياناً، واحترام قدسية السبت.

١. من الدول المدرجة فوق إسرائيل على مؤشر الفساد العالمي تشيلي (في المكان ٢٦ وعلامة ٦٧)، واتحاد الإمارات العربية (في المكان ٢١ وعلامة ٧١) واستونيا (في المكان ١٨ وعلامة ٧٤). حققت الدنمارك ونيوزيلندا المكان الأول وعلامة ٨٧، تليهما فنلندا (علامة ٨٦)، ثم سنغافورة، سويسرا والسويد (علامة ٨٥)، ثم النرويج (علامة ٨٤) وهولندا (٨٢) ثم ألمانيا ولوكسمبرغ (٨٠). في المقابل وكما في المؤشر السابق تحتل سورية، جنوب السودان والصومال المواقع الأخيرة.
٢. للمقارنة مع دول أخرى، ومع فترات سنوات سابقة أنظروا corruption perceptions Index 2014: Results على موقع الشفافية العالمية: <https://www.transparency.org/cpi2014/results> (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/١١/١٠).
٣. لائحة الاتهام على صفحة النيابة العامة الاسرائيلية : <https://www.gov.il/he/departments/news/28-1-2020-01> نشر مركز مدار مجموعة من المقالات والتقارير والتقييمات عن تقديم لائحة الاتهام وأثارها، للمزيد انظر/ي موقع مركز مدار madarcenter.org وايضا انظر/ي المشهد الحزبي لانطوان شلحت في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٨ و٢٠١٧.
٤. موقع سلطة البث الاسرائيلية ، كان، ٢٠١٩/١١/٢١ على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=3toiOkamGaM>
٥. انظر هامش ٣.
٦. موقع سلطة البث الاسرائيلية ، كان، ٢٠١٩/١١/٢١ على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=3toiOkamGaM>
٧. المصدر السابق
٨. Ynet 8.8.2019 على الرابط : <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5565411,00.html> (المشاهدة الأخيرة ٢٠٢٠/٢/٢٠)
٩. جور مجيدو، تديد اعتقال المتهمين بقضية الرشوة في الحكم المحلي وفي الشركات الحكومية، موقع ذي ماركر ٢٠١٩/١١/٩
Themaker.com/allnews/1.8098659 (المشاهدة الأخيرة في ٢٠٢٠/١/٢٠)
- شوكي ساديه وعات جورجى. "من هو صاحب البيت؟ الأسباب التي تجعل رؤساء المحاسن المحلية قادرين على فعل ما يشاؤون". موقع ذي ماركر، ٢٠١٩/١١/٩
<https://www.themarker.com/markerweek/premium-1.8094116> (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/١/٢٠)
- وكذلك، تقرير "سياسيون كثيرون لا ينامون جيداً في الليل: تعرفوا على نجوم قضية الفساد الجديدة". موقع ذي ماركر ٢٠١٩/١١/٦
Themarker.com/law/premium-LIVE-1.8088041SISO (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/١/٢٠)
- يهوشوع براينر، اعتقال عشرة أشخاص يتهم ارتكاب مخالفات فساد، بينهم رئيسا مجالس محلية ومساعد وزير". موقع هارتس، ٢٠١٩/١١/٤
Haaretz.co.il/news/law/1.8070327 (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/١/٢٠)
١٠. نتنياهو في تصريح صحافي متلفز ومباشر تلى تصريح مندلبليت مباشرة، بث على كل وسائل الاعلام. التصريح على الرابط التالي <https://www.youtube.com/watch?v=DZ7eJ6mQI7s>
١١. أياالا حسون، دورون هرمان، باروخ قرا. ملف ٣٠٠٠ وملف ٤٠٠٠ ضد نتنياهو يكشفان: الشرطة تشن هجوماً على محيط رئيس الحكومة. أخبار القناة ١٠ وموقع nana، ٢٠١٧/١/٢٣
<http://news.nana10.co.il/Article?ArticleID=1229090> (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/١٢/٣٠)
١٢. عيدو باوم، "من يوقف انهيار سلطة القانون في إسرائيل؟" موقع ذي ماركر ٢٠١٩/١٢/٢٩
<https://www.themarker.com/law/premium-1.8327805> (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/١/٢٠)
١٣. تقرير دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل: معطيات أولية من مسح نفقات الأسرة في ٢٠١٨: معطيات عن دخل، نفقات وامتلاك منتجات لدى الأسر في إسرائيل. موقع دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٩/١١/٢٦
<https://bit.ly/3cNGbqm> (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/٢/١٥)
١٤. يبلي فرنكل، التفاوت يزداد: دخل العشر الأعلى يعادل ٤، ٨ أضعاف دخل العشر الأدنى. موقع كلكاليسست، ٢٠١٩/١١/٢٦
<https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3774544,00.html> (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/٢/١٥)
١٥. أدریان فيلوط، رقم قياسي عالمي في التقب الاقتصادي: العشر الأعلى يتعد عن العشر الأدنى ويتسارع مقلق. موقع كلكاليسست، ٢٠١٩/١١/٢٧
<https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3774607,00.html> (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/٢/١٥)
١٦. ياعيل إلتان، مؤشر السقف الزجاجي. موقع صحيفة دافار، ٢٠١٩/٣/٦
<https://www.davar1.co.il/177127> (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/٢/٢٠)

١٧. أبي فايس، "صورة الوضع في الدولة- رسومات بيانية حول شؤون المجتمع والاقتصاد في إسرائيل"، مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل، ٢٠١٩. موقع مركز طاوب http://taubcenter.org.il/wp-content/files_mf/201999.pdf (آخر مشاهدة في ٢٠/٢/٢٠٢٠).
١٨. شلومو سبيرسكي، ايتي كونور أتياس، أبيب ليبرمان، صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٨. مركز أدفا لدراسة المساواة والعدل الاجتماعي في إسرائيل، آذار ٢٠١٩. <https://adva.org/wp-content/uploads/2019/07/SocialReport2018.pdf> (آخر مشاهدة في ٢٠/٢/٢٠٢٠).
١٩. عن نتائج امتحان PISA 2015 ومدلولاته، أنظروا: شاحر ايلان، تقرير جديد: الفجوات في التعليم بين الفقراء والأغنياء في إسرائيل من الأكبر في OECD. موقع كلكاليس، ٢٣/١٠/٢٠١٨. <https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3748225,00.html> (آخر مشاهدة في ٢٠/٢/٢٠٢٠).
٢٠. يُشار هنا إلى أن الفجوات بين تحصيل الطلاب في التعليم العربي والتعليم اليهودي أكبر بكثير من الفجوة بين إسرائيل وبين معدل دول المنظمة.
٢١. عوفر لبنات، امتحان بيضا ٢٠١٨: معدل العلامات في إسرائيل أقل من معدل دول OECD. موقع صحيفة معاريف، ٢٠١٩/١٢/٢٣. <https://www.maariv.co.il/news/Israel/Article-733006> (آخر مشاهدة في ٢٠/٢/٢٠٢٠).
٢٢. شاحر ايلان، تقرير جديد... موقع كلكاليس، ٢٣/١٠/٢٠١٨.
٢٣. شاحر ايلان، ميساف ٢٠١٩: البدو في المكان الأخير، الدورز متفوقون. موقع كلكاليس، ١٥/١/٢٠٢٠. <https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3777793,00.html> (آخر مشاهدة في ٢٠/٢/٢٠٢٠).
٢٤. مؤشر الديمقراطية، ٢٠١٩.
٢٥. عن مجتمع الحريديين في إسرائيل وأبرز الجوانب الاجتماعية والسياسية فيه، انظروا فصل المشهد الاجتماعي - المناعة الاجتماعية والتصدعات في المجتمع الإسرائيلي. ص ٢٤٦-٢٤٨. تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١١.
٢٦. شيلغ يثير. المتدينون الجدد. نظرة معاصرة إلى المجتمع المتدين في إسرائيل، القدس، دار النشر كيتز، ٢٠٠٠. ص ١٦٩-١٣٦.
٢٧. ميراف أرلوزوروف. رياح التغيير تهب على المجتمع الحريدي. موقع The Marker، 11/11/2009. www.themarker.com/markets/1.539905 (شوهد في ٢٠/١٦/٢٠٢٠).
٢٨. يجدر التوضيح أن مؤسسات التعليم الحريدي في مرحلة الابتدائية تنقسم إلى عدة أنواع حسب وضعها من حيث مكانتها الرسمية وخضوعها أو عدم خضوعها للرقابة الرسمية للوزارة المختصة. هذه الأنواع هي التعليم الحريدي الرسمي التابع للدولة، التعليم الحريدي المعترف به ولكنه غير رسمي (مثل التعليم الأهلي والكنسي العربي في إسرائيل، وتعليم الإغفاء وهو حريدي ديني غير معترف به من وزارة المعارف.
٢٩. شيلغ، ٢٠٠٠؛ غونينغ، ٢٠٠٤.
٣٠. لويو، ٢٠٠٤.
٣١. تقرير، حريديون في مؤسسات التعليم العالي: هل يكفي القبول فقط؟ مركز طاوب لدراسات السياسة الاجتماعية في إسرائيل، ١٨/١٠/٢٠١٧.
- <http://taubcenter.org.il/he/%d7%97%D7%A8%D7%93%D7%99%D7%9d-%d7%91%D7%9e%D7%95%D7%A1%D7%93%D7%95%D7%A-%d7%9c%D7%94%D7%A9%D7%9b%D7%9c%D7%94-%d7%92%D7%91%D7%95%D7%94%D7%94-%d7%94%D7%90%D7%9d-%d7%9e%D7%A1%D7%A4%D7%99%D7%A7-%d7%9c> (شوهد في ١٥/١٢/٢٠١٩).
٣٢. أساف ملحي، "تجنيد الحريديين للجيش الإسرائيلي: الوضع الحالي". موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٧/٨/٢٠١٧. <https://www.idi.org.il/articles/17582> (شوهد في ٢٠/١٨/٢٠١٧). وعن التوتر بشأن إلغاء الإعفاءات من التجنيد للحريديين، أنظروا: إمري ليفي سدان وفيكي أدمكر، "محكمة العدل العليا ألغت قانون تجنيد الحريديين الذي يمنح الإعفاء لطلاب المدارس الدينية". موقع Walla News، 12/9/2017. <https://news.walla.co.il/item/3096575> (شوهد في ١٥/١٨/٢٠١٧).
٣٣. حاييم زكرمان. تساهل والحريديم - صورة الوضع. موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ١٩/١٢/٢٠١٣. <http://www.idi.org.il/%D7%A1%D7%A4%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%95%D7%9E%D7%90%D7%9E%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%A6%D7%94%D7%9C-%D7%95%D7%94%D7%97%D7%A8%D7%93%D7%99%D7%9D-%D7%AA%D7%9E%D7%95%D7%A0%D7%AA-%D7%9E%D7%A6%D7%91> (شوهد في ١٤/١٢/٢٠١٤).
٣٤. أوريانا ألاماسي، الخدمة العسكرية للحريديين والحريديين سابقاً. مركز البحث والمعلومات في الكنيست، ١٩/١١/٢٠١٨. https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/9c8c51fc-ce26-e811-80da-00155d0ad651/2_9c8c51fc-ce26-e811-80da-00155d0ad651_11_10796.pdf (شوهد في ١٥/١٢/٢٠١٩).
٣٥. أهارون رابينوفتش، "بعد سنوات من الارتفاع، هبط عدد المتجندين الحريديين في السنة الماضية بـ ٢٠٪"، موقع صحيفة هآرتس، ١/١٢/٢٠١٩.

(آخر مشاهدة في ١٢/١/٢٠٢٠) <https://www.haaretz.co.il/news/politics/premium-1.8192736>

٣٦. تامي ركليس، مظاهر عنصرية وتمييز ضد الفتیان والفتيات في إسرائيل- في أجهزة التعليم وفي أجهزة فرض القانون. الائتلاف المناهضة للعنصرية في إسرائيل، ٢٠١٧.

٣٧. أي بما يعادل أكثر من ٣ أضعاف نسبة اليهود الأثيوبيين من السكان.

٣٨. شاحر إيان، العلاج الجذري...موقع كلكاليس، ٢٠١٩/٧/٤.

٣٩. وصلت نسبة العرب من التورط في جرائم القتل إلى ٥٩٪، الاتجار بالمخدرات ٢٧٪، الاعتداءات على أملاك الغير وبضمنها السرقة ٢٢٪، السطو المسلح ٤٧٪، محاولات قتل ٥٥٪، وإشعال نيران ٥٨٪. ومن المهم أن نذكر هنا أن اهتمام الشرطة بنشر وإشاعة هذه الإحصائيات جاء ضمن التحضيرات للإغارة على القرى والمدن العربية بحجة إخضاعها للقانون بعد عملية تل أبيب التي قام بها شاب عربي من داخل إسرائيل. كذلك، يجب التوضيح أنه يجب قراءة هذه الإحصائيات في سياقها الاجتماعي وفهم أسباب انتشار الجريمة، وليس كما تقرأها أوساط إسرائيلية ترى في العرب وإلى حد ما في الأثيوبيين منحرفين بالفطرة.

٤٠. بيان للصحافة، السكان من أصل أثيوبي في إسرائيل. موقع دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٩/١١/٢١.

https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2019/355/11_19_355b.pdf (آخر مشاهدة في ١٧/١/٢٠٢٠)

٤١. شلومو سبيرسكي، ايتي كونور أتياس، أبيب ليرمان، صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٨. مركز أدفا لدراسة المساواة والعدل الاجتماعي في إسرائيل، آذار ٢٠١٩. <https://adva.org/wp-content/uploads/2019/07/SocialReport2018.pdf> (آخر مشاهدة في ٢٠/٢/٢٠٢٠).

٤٢. شلومو سبيرسكي، ايتي كونور أتياس، أبيب ليرمان، صورة الوضع، ٢٠١٩.

٤٣. حجاجي عميت، "أذهبوا وراء المال: من يقول لنفسه أن السبب الوحيد لاحتجاج اليهود من أصل أثيوبي هو الشرطة يجب أن يستيقظ". موقع ذي ماركر ٢٠١٩/٧/٣.

<https://www.themarker.com/hblocked?returnTo=https%3A%2F%2Fwww.themarker.com%2Fnews%2F-politics%2Fpremium-1.7430387> (آخر مشاهدة في ١٥/١/٢٠٢٠)

الفاستينيون في إسرائيل: بين مواطنة هشة وتهديد الجريمة المنظمة

هَمّت زعبي

مدخل

يغطي هذا الفصل أهم الأحداث والتطورات السياسيّة والاجتماعية لدى الفلسطينيين في إسرائيل في العام المنصرم، ويقسم إلى قسمين: القسم الأول يتناول المشهد السياسي ويتوقف عند «صفقة القرن» وتداعياتها، بالإضافة إلى الحملات الانتخابية الثلاث، والثاني يصف المشهد الاجتماعي، ويتوقف بتوسع عند ظاهرة انتشار الجريمة والسلاح في المجتمع الفلسطيني في الداخل.

يقف في صلب المشهد السياسي حدثان مهمان، الأول إعلان الرئيس الأميركي عن الخطة السياسية للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، والتي باتت تعرف باسم «صفقة القرن»، والتي تحمل في بنودها تصفية لحقوق الشعب الفلسطيني، وتنتهك حقه في تقرير مصيره، وتشرعن الاستيطان، وتعترف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وتصفى قضية اللاجئين الفلسطينيين، متجاوزة في هذا قرارات الشرعية الدولية، ومخالفة لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما تتبنى الخطة فكرة الترانسفير، عبر تبني اقتراح بإلحاق الفلسطينيين في بعض قرى المثلث في الداخل الفلسطيني، إلى الدولة الفلسطينية المقترحة، الأمر الذي يعالجه الفصل بالتوقف عند ردود فعل الشارع الفلسطيني وقياداته، وعلى رأسها لجنة المتابعة.

أما الحدث السياسي الثاني فيتمثل في الانتخابات للكنيست، وقد شهد العام

الماضي ثلاث حملات انتخابية متعاقبة نتيجة عدم مقدرة أي من الأحزاب المركزية على تشكيل حكومة. يستعرض الفصل نتائج الانتخابات لدورة الكنيست الـ ٢١ والـ ٢٢، ويتوقف عند ملامح مميزة في الحملة الانتخابية للكنيست ٢٣ ويعرض نتائجها المحتلنة حتى لحظة كتابة التقرير.

أما على المستوى الاجتماعي فيتوقف الفصل بتوسع عند أكثر المظاهر الاجتماعية خطورة، ألا وهي ظاهرة انتشار تجارة السلاح وزيادة عمليات القتل ومحاولات القتل بالسلاح الحي، وانتشار الجريمة وتوسع انتشار «منظمات الجريمة» في جميع مناطق الداخل. يستعرض الفصل بعض المعطيات المتوفرة حول هذه الظاهرة، ويعرض تعامل مؤسسات الضبط الإسرائيلية وعلى رأسها الشرطة معها، وأيضاً سبل مواجهة القيادة السياسية القطرية والمحلية والقيادات الاجتماعية لهذه الظاهرة. كما يعرج الفصل على استمرار ظاهرة العنصرية في المجتمع الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، استمرار الملاحقة السياسية للسياسيين وللمشهد الفني الثقافي الفلسطيني. ويعرض أهم معطيات الفقر والمستوى المتدني للتعليم واستمرار الهجمة على المسكن الفلسطيني في القرى، وفيما يسمى «المدن المختلطة» وفي النقب. ويعرج على النضالات الاجتماعية والنسوية تحديداً، وكانت هي الأبرز في هذا العام.

القسم الأول: المشهد السياسي

١. صفقة القرن والفلسطينيون في إسرائيل

أعلنت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠، تفاصيل الخطة السياسية لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والتي باتت تعرف باسم «صفقة القرن»، وقد أتم هذا الشق الاقتصادي للخطة التي أعلن عنها في حزيران ٢٠١٩. في المنامة عاصمة البحرين. ومن ضمن ما تطرحه الخطة (التي تم التطرق لها بإسهاب في فصل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في هذا التقرير) ضم بلدات من منطقة المثلث في إسرائيل؛ كفر قرع، عرعر، باقة الغربية، أم الفحم، قلنسوة، الطيبة، كفر قاسم، الطيرة، كفر برا وجلجولية، إلى الدولة الفلسطينية المقترحة. وتفسر الخطة ذلك بأن هذه البلدات كان من المفترض أن تكون تحت السيطرة الأردنية خلال مفاوضات الهدنة عام ١٩٤٩، إلا أنها بقيت بيد إسرائيل، لأسباب عسكرية، لم تعد قائمة اليوم. ويشير بروفسور يوسف جبارين، مخطط مدن ومحاضر في معهد التخنيون، على صفحته في الفيسبوك، إلى أنه وبناء على دراسة دقيقة للحدود المقترحة لهذه المنطقة في الخطة المقترحة، يتضح بأنه سيتم نقل مناطق

يتوقف الفصل، على المستوى الاجتماعي، بتوسع عند أكثر المظاهر الاجتماعية خطورة، ألا وهي ظاهرة انتشار تجارة السلاح وزيادة عمليات القتل ومحاولات القتل بالسلاح الحي، وانتشار الجريمة، في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل.
